

تقرير الويبو عن مبادرة رواد استشراف المستقبل

استكشاف الجوانب
المستقبلية للابتكار
والإبداع القائمين
على الملكية الفكرية



© الويبو، 2025

هذا المصنف مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي - نسب المصنف 4.0 دولي.

الطبعة الأولى: 2025

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes, P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20, Switzerland

wipo.int

ISBN: 978-92-805-3736-9 (النسخة المطبوعة)
ISBN: 978-92-805-3737-6 (النسخة الإلكترونية)



ترخيص نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

الغلاف:

Unsplash/Mostafa Meraji

منشور الويبو رقم 2013AR

ويجوز للمستخدم أن ينسخ هذا الإصدار ويوزعه ويكيّفه ويترجمه ويؤديه علناً بما في ذلك لأغراض تجارية دون إذن صريح، شريطة أن يرفق المحتوى بإقرار بأن الويبو هي المصدر وأن يشار بشكل واضح إلى أي تغييرات تدخل على المحتوى الأصلي.

الاقتباس المقترح: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (2025). تقرير الويبو عن مبادرة رواد الاستشراف: استكشاف الجوانب المستقبلية للابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية. جنيف: الويبو. معزّف الوثيقة الرقمي: [10.34667/tind.58664](https://tind.58664/10.34667)

وينبغي ألا تحمل التكييفات/الترجمات/المشتقات أي شعار أو رمز رسمي للويبو ما لم تقرر الويبو بذلك وتصدق عليه. ويُرجى الاتصال بنا عبر الموقع الإلكتروني للويبو للحصول على إذن.

وبالنسبة إلى أي عمل مشتق، يُرجى تضمين الإقرار التالي: "لا تتحمل أمانة الويبو أي التزام أو مسؤولية بشأن تحويل المحتوى الأصلي أو ترجمته."

وعندما ينسب محتوى نشرته الويبو، مثل الصور أو الرسومات أو العلامات التجارية أو الشعارات، إلى طرف ثالث، يتحمل مستخدم هذا المحتوى وحده مسؤولية الحصول على حقوق الملكية من صاحبها (أصحابها).

وللاطلاع على نسخة من الترخيص، يُرجى زيارة الموقع التالي:
<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

وتُحال أية منازعة تنشأ في إطار هذا الترخيص، ما لم يُتوصل إلى تسوية ودّية، إلى التحكيم طبقاً لقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) السارية آنذاك. وتلتزم الأطراف بأي قرار تحكيم صادر وفقاً لذلك التحكيم بوصفه قرار الفصل النهائي لأي منازعة من هذا القبيل.

ولا تعبّر التسميات المستخدمة في هذا الإصدار وطريقة عرض المواد فيه عن أي رأي للويبو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ولا تعبّر الآراء والأفكار الواردة في هذا الإصدار بالضرورة عن آراء الدول الأعضاء أو أمانة الويبو.

ولا تُراد بذكر شركات أو منتجات صناعية محددة أن الويبو تؤيدها أو توصي بها على حساب غيرها من الشركات أو المنتجات ذات الطبيعة المماثلة والتي لم تُذكر في هذا الإصدار.

المحتويات

2	تمهيد
3	شكر وتقدير
5	ملخص
10	مقدمة
	أولاً:
12	القوى الحاسمة المؤثرة على نظام الملكية الفكرية
	ثانياً:
28	سيناريوهات الملكية الفكرية في عام 2034
	ثالثاً:
36	ما الأمور التي يتعين تغييرها في الوقت الحالي وما الذي يجب أن نعطيه الأولوية؟
	رابعاً:
42	خلاصة المحادثات
44	المنهجية

تمهيد

تتصف الملكية الفكرية بأنها لا تبقى على حالها أبداً. وهي ديناميكية بطبيعتها أي إنها تتأثر وتتغير على قوى التكنولوجيا والابتكار والإبداع. وهذا يساعد في توضيح السبب الذي جعل من مجتمع الملكية الفكرية مجتمعاً يتسم دائماً بالانفتاح والفضول والتطلع.



واليوم، أصبحت هذه العقلية أكثر أهمية من أي وقت مضى. فالتكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، تعمل على تحويل الابتكار والإبداع. وفي العديد من الاقتصادات، يتحول توليد القيمة من الأصول الملموسة إلى الأصول غير الملموسة. وتتطلب التحديات العالمية أشكالاً جديدة من الإبداع والتعجيل بنشرها. وتعمل الديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة على إعادة رسم ملامح التعاون العالمي.

وتتسبب هذه الاعتبارات وغيرها في وضع أطر الملكية الفكرية الراسخة تحت بعض الضغوط. ونحن نواجه تحديات وفرصاً لم يكن بمقدور مهندسيها وأسلافنا أن يتوقعوها. ونجد كذلك أنّ العديد من أعضاء مجتمع الملكية الفكرية لديهم وقت وحيز أقل للتعامل مع هذه المسائل، لأن المسائل التشغيلية لها الأولوية.

وهذا التقرير جزء من استجابتنا لهذه الوقائع. وهو يعكس دور الويبو باعتبارها جهة منظمة، وكذلك الحيز المتاح للحوار المفتوح والمدرّوس حول مستقبل الملكية الفكرية. واستناداً إلى رؤى مستمدة من أكثر من 45 قائداً من قادة الفكر من الحكومات، والقطاعات، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية، يشكّل هذا التقرير أداة استكشافية لقضايا الملكية الفكرية اليوم وغداً وفي العقد المقبل.

ولا يمكن لأحد أن يتنبأ بالمستقبل، والرؤى المعروضة في هذا التقرير ليست محاولات للقيام بذلك، بل هي علامات تسلط الضوء على التيارات الداخلية العميقة والقوى المتقاربة للتكنولوجيا والاقتصاد والأعمال والثقافة والمجتمع. وبالتالي، فإنّها ستوفر لنا إطاراً منظماً لاستكشاف المستقبل. ونأمل أن يساعدنا هذا على تجنب سيناريو يُفرض علينا التغيير فرضاً، إلى سيناريو نرسم فيه بشكل استباقي معالم التغييرات المطلوبة.

ولذلك، أدعوكم إلى تناول هذا التقرير بفضول وانفتاح. وعند قراءتك للتقرير، اطرح(ي) على نفسك السؤال التالي: ما هو السيناريو المستقبلي الذي سنختاره؟ وما هو الدور الذي ستؤدي(ستؤديته) في توجيه مستقبل الابتكار والإبداع؟

ويعرض الأفق أمامنا العديد من الطرق الممكنة، بعضها متهاك، ولكن الكثير منها لم تُستكشف بعد. ولذا، دعونا نطلق معاً – ليس كمسافرين على مسار محدد مسبقاً، بل كروّاد استكشاف حقيقيين يستكشفون حدود الاحتمالات، ويعملون نحو مستقبل يستمر فيه الابتكار والإبداع البشريين في الازدهار لأجيال قادمة.

المدير العام للويبو،

دارين تانغ

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

شكر وتقدير

لقد تسنى إعداد تقرير الويبو بفضل قيادة المدير العام للويبو دارين تانغ، ودعمه وإدراكه لأهمية الاستشراف في التغلب على أوجه عدم اليقين وبناء التوقعات والاستعداد في مواجهة مشهد دائم التغير، وهو نتيجة للجهود القيّمة التي بذلها أفراد من مجتمع الملكية الفكرية والزملاء في الويبو.

وقد أُعد تحت إشراف السيد أندرو ستاينز، مساعد المدير العام لقطاع الإدارة والمالية والتسيير في الويبو، وبقيادة السيد مارتن كورريا، كبير المستشارين، والسيد تشه جانغ، كبير مسؤولي البرامج، مبادرة مستقبل الملكية الفكرية.

وهذا التقرير تتويج لتحليل المقابلات التي أُجريت مع أصحاب الرؤى والخبراء من مختلف قطاعات النظام الإيكولوجي للابتكار والإبداع، بما في ذلك الحكومات، والأعمال التجارية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، من مختلف أنحاء العالم. ونعرب عن امتناننا لهؤلاء الأفراد والمنظمات على مساهماتهم، التي ما كان التقرير ليتحقق بدونها.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للأشخاص التالية أسماؤهم: مايكل شواغر (المدير العام، مكتب أستراليا للملكية الفكرية)، وكامران إيمانوف (رئيس المجلس، وكالة الملكية الفكرية لجمهورية أذربيجان)، وكونستانتينوس جورغاراس (مفوض البراءات وأمين تسجيل العلامات التجارية والرئيس التنفيذي، المكتب الكندي للملكية الفكرية)، وكوفي بول أساندي (المدير العام للمكتب الإفريقي للملكية الفكرية)، ومارغوس فيهر (المدير العام للمكتب الإيستوني للبراءات)، وبيتر لابودي (نائب رئيس المكتب الهنغاري للملكية الفكرية)، وروبل إس. باربا (المدير العام للمكتب الفلبيني للملكية الفكرية)، ومحمد زكي دوراك (رئيس، المكتب التركي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية)، وآدم ويليامز (الرئيس التنفيذي والمراقب العام، مكتب الملكية الفكرية، المملكة المتحدة)، وشيرا بيرلماتر (أمانة تسجيل حق المؤلف ومديرية مكتب الولايات المتحدة لحق المؤلف)، وجونسون كونغ (عضو مجلس إدارة، المجلس الدولي لتسويق الملكية الفكرية)، وبيير ويندين (مالك، شركة Kapea AB)، وعصام بخاري (عضو لجنة تحكيم جوائز الويبو العالمية)، وإتيان سانز دي أسيدو (الرئيس التنفيذي للجمعية الدولية للعلامات التجارية)، وإيرين كالبولي (أستاذة قانون، كلية الحقوق بجامعة تكساس إيه آند إم)، وماريلا فورماس (نائبة الرئيس التنفيذي لغرفة ابتكار الأدوية في شيلي)، وفيتور هنريك بينتو إيدو (أستاذ القانون التجاري، جامعة ساو باولو)، وسكوت فرانك (رئيس التحالف العالمي للملكية الفكرية)، وإليونورا روزاتي (أستاذة قانون الملكية الفكرية، جامعة ستوكهولم)، وخوان أنطونيو دورانتس (رئيس لجنة المعاهدات الدولية، الرابطة المكسيكية لحماية الملكية الفكرية (AMPPI)، وأندريس غواداموز (أستاذ قانون الملكية الفكرية، جامعة سسكس)، وفينسنت إي. جارلوك (المدير التنفيذي، الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية)، ودانا روبرت كولارولي (المديرة التنفيذية، الجمعية الدولية لمديري الترخيص (LESI))، ولويس أليخاندرو هنريكز (رئيس الرابطة الأمريكية للملكية الفكرية)، وثيرو بالاسوبرامانيام (الممثل في جنيف، المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI))، وبيمانيا تويبازي (المدير العام، المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية)، وشياويونغ شي (الأمين العام، جمعية الملكية الفكرية الصينية)، وشون فلين (مدير برنامج العدالة المعلوماتية والملكية الفكرية، كلية الحقوق بالجامعة الأمريكية بواشنطن)، ولينغهان تشانغ (أستاذة، معهد قانون البيانات، جامعة الصين للعلوم السياسية والقانون)، وآرون كوبر وجوزيف ويتلوك (نائب الرئيس الأول للسياسات العالمية/المدير الأول للسياسات، تحالف برمجيات الأعمال (BSA))، وستانلي لاي (رئيس قسم ممارسات الملكية الفكرية، شريك، شركة Allen & Gledhill)، وفرانك ماكرز (أستاذ مشارك في مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية ومدير قسم الأبحاث في المركز)، وجينيفر برانت (الرئيسة التنفيذية، شركة Innovation Insights Sarl)، وداريل ليم (أستاذ كرسي "إتش. لادي مونتاغو جونيور" في القانون، كلية الحقوق بجامعة ولاية بنسلفانيا، ديكسون)، وبريوني جوثري (رئيسة قسم الممارسات، الاستشراف والتحول التنظيمي، المنتدى الاقتصادي العالمي).

ونعرب عن امتناننا أيضاً للوريتو بريسكي، وماركو أنطونيو موراليس مونتيس، وأغابا جيلبرت، ولالي ريمبنتيلا، وروجر كامبف، والمشاركين من سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية، الذين أثروا التقرير برؤاهم.

وقد استفاد التقرير من مدخلات قَدَّمها عدد من الزملاء في الويبو، بما في ذلك شارلوت بوشامب، وإدوين هاسينك، وديبي رونينغ، وسبنسر كابيلدو، وماريا-أنطونيتا دي إيكازا، ونيكول روزنبرغ، وداميان سيمونيس، وفرانشيسكا ريزي، ومارسيلو دي بيترو، وكريستينا فيرتيس، وألكساندر رودوفسكي.

البريد الإلكتروني: futureofip@wipo.int

ملخص

أطلقت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) مشروع رواد الاستشراف من أجل النظر في المشهد المستقبلي لنظام الملكية الفكرية واكتساب نظرة ثاقبة على المسائل الحاسمة والاتجاهات الناشئة والفرص المحتملة للابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية. وعوضاً عن التنبؤ بالمستقبل، تهدف هذه المبادرة إلى مساعدة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في الويبو على دراسة أثر الاتجاهات الحالية وفهمها، والاستعداد لمواجهة التحديات المتوسطة وطويلة الأجل التي تؤثر على تطور نظام الملكية الفكرية، واغتنام الفرص التي قد تجلبها.

وأجرى فريق مبادرة "مستقبل الملكية الفكرية" سلسلة من المقابلات مع قادة الفكر والخبراء من النظام الإيكولوجي للابتكار والإبداع لاستكشاف الابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية حتى عام 2034. وجرى تحليل أكثر من 45 مقابلة مع أصحاب الرؤى والخبراء، بما في ذلك من الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية من جميع أقاليم العالم.

وقدّم التحليل صورة عامة للاتجاهات الرئيسية التي لا تزال تؤثر على مسار الابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية، واستكشف السيناريوهات الإيجابية والسلبية لأنظمة الملكية الفكرية، وتوسّع في مسألة الأولويات المحتملة التي يتعيّن أخذها بعين الاعتبار في المستقبل.

ويشدّد هذا التقرير على ضرورة القيام بكل عناية بمراقبة المؤشرات الناشئة والإشارات الضعيفة التي قد تشكّل مشهد نظام الملكية الفكرية، وطريقة تطوره. وتسمح الرؤى التي تم تقديمها في المقابلات بفهم التحولات على مدى فترة طويلة وتوفر أساساً لصياغة سيناريوهات مستقبلية تتعلق بالابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية.

النتائج الرئيسية

القوى الحاسمة المؤثرة على نظام الملكية الفكرية

حدّد المشاركون عوامل مختلفة من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على الطريقة التي تدفع بها الملكية الفكرية الابتكار والإبداع على مدى السنوات العشر المقبلة. وصنفت رؤاهم باستخدام إطار السياسات والاقتصاد والمجتمع والتكنولوجيا والقانون والبيئة (إطار PESTLE) (انظر الشكل 1). ويتطلّب تحقيق التوازن بين هذه القوى المتنافسة دراسة وتخطيطاً استراتيجياً من أجل ضمان استمرار أهمية نظام الملكية الفكرية وفعاليتها في تعزيز الابتكار والإبداع.

والقوى السياسية والتحولات الجيوسياسية تعيد رسم المشهد العالمي للملكية الفكرية، الأمر الذي يؤثر على الإدراك والاستخدام والثقة في شتى البلدان. ومع ظهور أراضٍ رقمية ومادية جديدة، لا بد لنظام الملكية الفكرية أن يتطور إلى ما هو أبعد من المبادئ الإقليمية التقليدية من أجل استيعاب الديناميكيات الدولية المتغيرة وأنماط التعاون.

ومن الناحية الاقتصادية، يتطلّب ارتفاع أهمية الأصول غير الملموسة سوقاً عالمية للملكية الفكرية ذات أساليب تقييم موحدة. وتشمل الاعتبارات الرئيسية مواءمة شروط الحماية مع دورات حياة الأصول، والحد من الحواجز التي تعترض الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق التوازن بين حوافز الابتكار وقدرة الحصول على المعرفة.

وتشكّل الاتجاهات الاجتماعية، وخاصة التحول نحو المساحات الرقمية ووجهات نظر ما بعد الألفية، تحدياً لأطر الملكية الفكرية التقليدية. ويشكّل تعزيز الوعي والتعليم، وخاصة في الأقاليم النامية، ضرورة أساسية لردم هوة التفاوتات العالمية. ومن الممكن أن يؤدي إعادة وضع الملكية الفكرية كأداة للتنمية والتنوع والاستدامة إلى تحسين صورتها وأهميتها لدى المجتمع.

وقد برزت أوجه التقدم التكنولوجي باعتبارها العامل الأكثر أهمية الذي يؤثر على مستقبل الملكية الفكرية. وتتطلب الوتيرة المتسارعة للابتكار التعجيل بتطوير السياسات وتنفيذها. ويتعيّن على مكاتب الملكية الفكرية أن تعتمد الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة، في الوقت الذي تعمل فيه على معالجة الثغرات الرقمية وتحديات إدارة البيانات. ويفرض ظهور العوالم الرقمية تحديات جديدة فيما يتعلق بحماية العلامات التجارية وفرض القيود عبر الحدود.

وتركز الاعتبارات القانونية على الانفصال بين التغير التكنولوجي السريع وتباطؤ تطوير سياسات الملكية الفكرية، مما يهدّد ثقة النظام وأهميته. ورغم اختلاف الأساليب، يتفق أصحاب المصلحة على الحاجة إلى أطر جديدة لحماية الإبداع في المستقبل. وستتطلب الأراضي الناشئة، مثل أشكال الميتافيرس واستكشاف الفضاء الخارجي، حلولاً تنظيمية مبتكرة.

وستؤثر التحديات البيئية، بما في ذلك تغيّر المناخ والأوبئة، بشكل متزايد على تطوير نظام الملكية الفكرية. ويتعيّن على النظام أن يتكيّف من أجل التعامل مع الأزمات العالمية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التماسك بين مختلف الولايات القضائية. وأما معاهدة الويبو بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها في عام 2024، فتظهر تحولاً نحو النهج الشاملة التي تقدّر مصادر المعرفة المتنوعة.

الشكل 1. القوى الحاسمة المؤثرة على نظام الملكية الفكرية



المصدر: الويبو.

سيناريوهات الملكية الفكرية في عام 2034

بغية فهم الآثار المحتملة للاتجاهات السائدة على مستقبل الابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية بشكل أفضل، أعدت قصتان خياليتان استناداً إلى رؤى المشاركين. وتعرض هاتان القصتان، "الين" و"اليانغ"، صورتين متناقضتين لعام 2034.

وفي قصة الين، يتكشف الستار عن مستقبل محفوف بالتحديات بينما يعاني مشهد الملكية الفكرية تحت وطأة الآثار المركبة للأزمات العالمية، الأمر الذي يفضي إلى نظام مجزأ ومنقسم. ويتميز هذا السيناريو بسياسات انعزالية للملكية الفكرية، وممارسات جشعة، وهيمنة للذكاء الاصطناعي على إبداع الملكية الفكرية، وتهميش للإبداع البشري.

وفي المقابل، تعرض قصة اليانغ مستقبلاً مفضلاً يتحوّل فيه نظام الملكية الفكرية العالمي إلى إطار عمل ميسر يعزّز التعاون والشمول العالميين. وتسلب هذه الرؤية الضوء على قوانين الملكية الفكرية الموحدة، والتحول الرقمي، والفهم الواسع النطاق لحقوق الملكية الفكرية، والنهج المتوازن لتعزيز التقدم التكنولوجي وحماية الإبداع البشري.

وتقدّم كلتا القصتين رؤى قيمةً حول التطور المحتمل لنظام الملكية الفكرية وأثره على الابتكار والإبداع.

ما الأمور التي يتعيّن تغييرها في الوقت الحالي وما الذي يجب أن نعطيهِ الأولوية؟

تبادل المشاركون أفكارهم حول التغييرات المهمة اللازمة من أجل ضمان استمرار أنظمة الملكية الفكرية في دفع عجلة الابتكار والإبداع. وحُدّدت خمسة مجالات أو مواضيع ذات أولوية:

1. تحديث الأطر التنظيمية والسياسية؛
2. وتسريع وتيرة التحوّل الرقمي؛
3. وإعادة اختراع تعليم الملكية الفكرية؛
4. وبناء شبكات تعاون أقوى؛
5. وضمان ملاءمة الملكية الفكرية وشمولها.

وتتضمن المجالات التي ينبغي استكشافها في المستقبل توسيع نطاق خدمات مكاتب الملكية الفكرية، ودمج سياسات الملكية الفكرية في الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية، وتنفيذ حلول الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل، وتصميم تعليم الملكية الفكرية المخصّص، وتوطيد التعاون، وزيادة مشاركة الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وتهدف هذه التغييرات إلى إنشاء نظام بيئي للملكية الفكرية أكثر ديناميكية وفعالية يلبي احتياجات المجتمع في المستقبل.

يقدم البحث لمحة عامة عن الاتجاهات الرئيسية التي ترسم معالم الإبداع والابتكار القائمين على الملكية الفكرية، ويحدد في الوقت ذاته أيضاً الإشارات الناشئة التي تستدعي الرصد. وتوضح الرؤية المجمعة من خلال المقابلات التحولات طويلة الأجل وتوفر إطاراً لبناء سيناريوهات مستقبلية معقولة.

ويكشف التحليل أن دوافع التغيير في نظام الملكية الفكرية قد تطورت من خلال مراحل متميزة بدلاً من السير في تقدم خطي. فالعولمة، على سبيل المثال، كانت في السابق بمثابة محفز لربط أنظمة الملكية الفكرية في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي أدى إلى إنشاء معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات)، ونظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات (نظام مدريد)، وسائر معاهدات الملكية الفكرية المتعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن التأثير على التعاون المتعدد الأطراف قد ضعف في السنوات الأخيرة، وهو ما يشير إلى تحول في الطريقة التي قد يتطور بها التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية.

وهناك أيضاً تأكيد ثابت على الحاجة إلى وضع أهداف مشتركة لنظام الملكية الفكرية في المستقبل، بالتوازي مع التركيز بشكل خاص على التوافق على المستويين الإجمالي والتنظيمي. وتبرز الأهمية المستمرة للتعاون المتعدد الأطراف باعتباره نتيجة رئيسية، مع الاتفاق الواسع النطاق على أن الأطراف المتعددة الأطراف توفر المسار الأكثر فعالية للمبتكرين والمبدعين من أقاليم مختلفة للوصول إلى الجماهير العالمية بكفاءة وبطريقة فعالة من حيث التكلفة.

ويؤكد البحث الأهمية الحاسمة للوعي بالملكية الفكرية كأولوية استراتيجية. وبينما تراث أجيال المستقبل المسؤولية عن استخدام نظام الملكية الفكرية ورسم معالمه، يصبح توسيع نطاق المعرفة بالفرص والتحديات التي ينطوي عليها أمراً بالغ الأهمية. ومن شأن الفهم المعزز أن يجهز هؤلاء المبدعين والمبتكرين المستقبليين على نحو أفضل من أجل صون وتطوير نظام متوازن للملكية الفكرية يعزز الابتكار الشامل، بالتوازي مع التصدي للتحديات التكنولوجية والاجتماعية الناشئة.

مقدمة

ما هو مستقبل الملكية الفكرية؟ إنَّ الإجابة على هذا السؤال هي محط تفكير يومي لدى الكثيرين في مجتمع الملكية الفكرية. وتبحث السلطات الحكومية وكبار قادة الأعمال والأكاديميين في جميع أنحاء العالم باستمرار في الكم الهائل من البيانات المتاحة ويحاولون معرفة الدوافع الرئيسية التي ترسم معالم العالم اليوم وستؤثر على طريقة تطوُّر نظام الملكية الفكرية، وإلى أي مدى يمتد أثرها، في الأجلين المتوسط والبعيد.

ويكمن التحدي في أنَّ العالم يتحوَّل بوتيرة متسارعة وأنَّ القوى الرئيسية، بما في ذلك تغير التركيبة السكانية وشيخوخة السكان وتغيُّر المناخ والنزاعات الجيوسياسية والتقدم التكنولوجي والاضطرابات الاقتصادية، تختبر كل جانب من جوانب حياتنا، بما في ذلك الهياكل الاجتماعية التي كانت تنظِّم المجتمع لقرون من الزمان.

وعلى مر تاريخنا، ما فتئ الإبداع والابتكار من الدوافع الحيوية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتقدم التكنولوجي. وقد حققا ما كان يعتبر مستحيلاً ذات يوم، وكان نظام الملكية الفكرية في قلب هذه العملية الابتكارية والإبداعية.

وتقليدياً، يقدم نظام الملكية الفكرية وسيلة للتعرف على الأفراد الذين برعوا في الإبداع والابتكار من أجل المجتمع، فضلاً عن الحوافز الاقتصادية للتعويض عن الوقت والجهد المستثمرين في مساعيهم.

وبينما نتطلع إلى العقد المقبل، من المهم أن نفهم فهماً أفضل كيف تتطور الإشارات الصغيرة إلى اتجاهات ودوافع كبيرة تؤثر على اتجاه نظام الملكية الفكرية وتطوره وقدرته على تعزيز الإبداع والابتكار وتمكينهما لصالح الجميع في المستقبل.

وفي عام 2024، أجرت الويبو سلسلة شاملة من المقابلات المنظَّمة مع أبرز قادة الفكر والخبراء في النظام الإيكولوجي للابتكار والإبداع. وقد كان الهدف هو استكشاف مسار الإبداع والابتكار القائمين على الملكية الفكرية على مر العقد المقبل، حتى عام 2034. ويلخِّص هذا التقرير الرؤى المستقاة من أكثر من 45 مقابلة مع هؤلاء الأفراد المتميزين الذين يمثلون مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، من جميع أقاليم العالم.

وقد أُعد هذا التقرير من أجل مساعدة الدول الأعضاء في الويبو ومجتمع الملكية الفكرية على فهم الطريقة التي قد ترسم بها الاتجاهات الحالية معالم المشهد المستقبلي، إضافة إلى توفير الأساس لاستكشاف مختلف الاحتمالات المستقبلية لنظام الملكية الفكرية في الأجل المتوسط إلى الطويل. ويتناول كل فصل جانباً مميزاً ظهر أثناء المقابلات. ويعرض الفصل الأول القوى الرئيسية التي تؤثر على نظام الملكية الفكرية، وأهمية هذه القوى بالنسبة إلى مجتمع الملكية الفكرية. ويعرض الفصل الثاني سيناريوهات توضِّح الابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية في عام 2034، ويسلِّط الفصل الثالث الضوء على التغييرات والأولويات اللازمة من أجل ضمان استمرار الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار والإبداع على مدى العقد المقبل. وأخيراً، يلخِّص الفصل الرابع الاستنتاجات الرئيسية من المقابلات.

ويؤكد التقرير على ضرورة القيام بكل عناية بمراقبة المؤشرات الناشئة والإشارات الضعيفة التي قد تشكّل مشهد نظام الملكية الفكرية، وتطوره. وتساعدنا الرؤى المستقاة من المقابلات في فهم التحوّلات طويلة الأجل وتوفر أساساً لصياغة سيناريوهات مستقبلية تتعلّق بالابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية. ورغم أن التقرير ليس شاملاً، لكنّه يهدف إلى تسليط الضوء على مجالات الاهتمام الرئيسية والاتجاهات الناشئة في مجال الملكية الفكرية، وتعزيز المحادثات حول مستقبل الابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية.



أولاً: القوى الحاسمة المؤثرة على نظام الملكية الفكرية

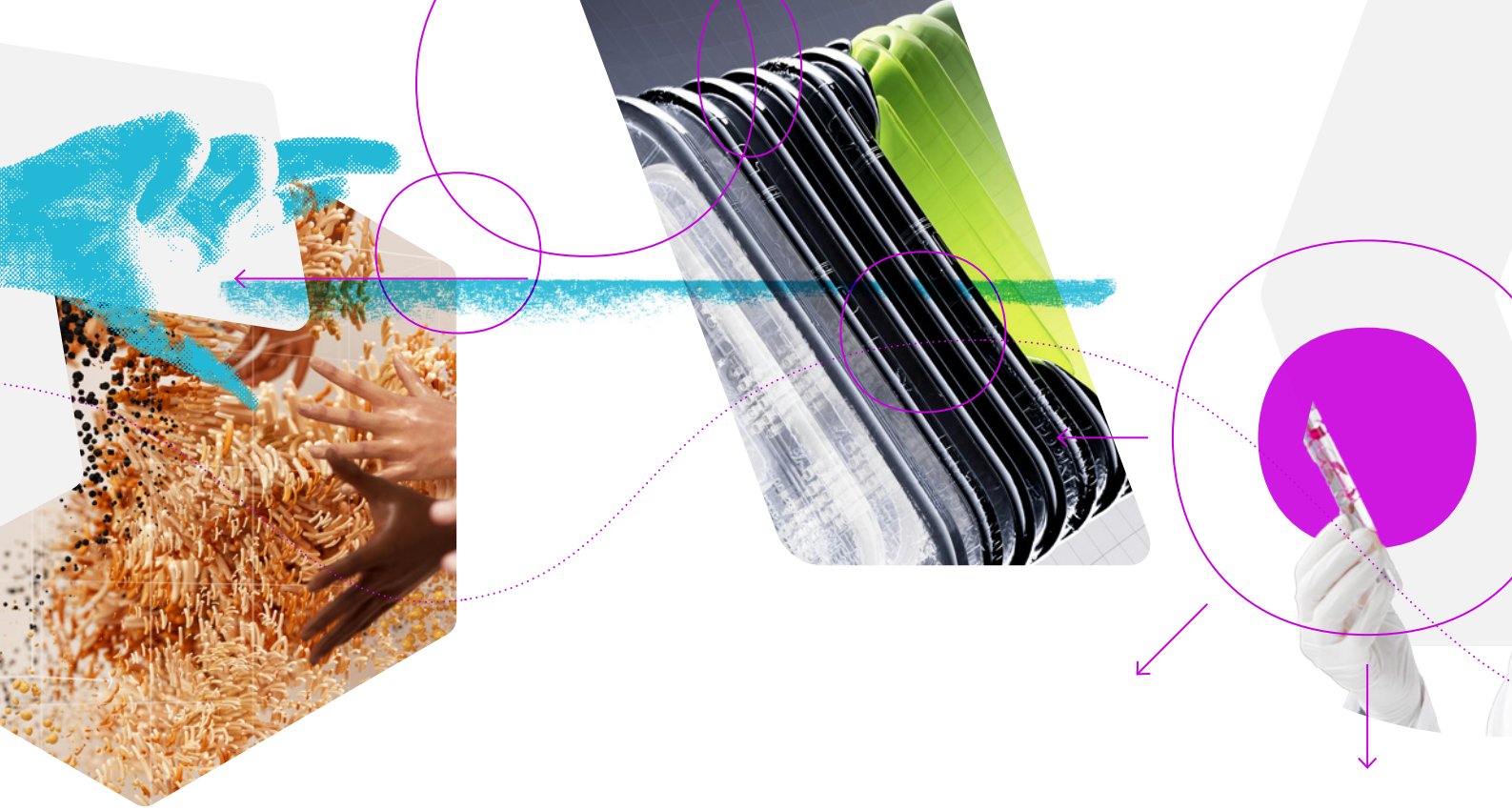
يستكشف هذا الفصل القوى الحاسمة التي تؤثر على الطريقة التي يمكن أن يتشكل بها نظام الملكية الفكرية في عام 2034 (ويغطي 10 أعوام مقبلة). وفي المقابلات، قدم المشاركون عينة من المسائل التي يرون أنها بالغة الأهمية بالنسبة إلى مستقبل الابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية.

وقدم المشاركون العديد من وجهات النظر حول أهم العوامل. وجرى تنظيم رؤاهم باستخدام إطار PESTLE (إطار السياسات والاقتصاد والمجتمع والتكنولوجيا والقانون)، مما أتاح رؤية منظّمة للمشاهد المتعدد الأوجه لمستقبل الابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض العوامل التي تم تحديدها خلال المقابلات لها أثر عميق في فئات متعدّدة، ممّا يسلط الضوء على حجمها وطبيعتها المترابطة.

العوامل السياسية

الدوافع الرئيسية

- تقاطع الملكية الفكرية والسياسات العالمية
- الديناميكيات الجيوسياسية والعلاقات التجارية
- أثر العولمة
- الجغرافية المتغيرة للابتكار
- الأراضي الناشئة والولايات القضائية المستقبلية



واعتبر المشاركون أن نظام الملكية الفكرية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل السياسية، نظراً إلى أنه قد يؤثر على طريقة استخدام الملكية الفكرية والغرض منها في السياقات الوطنية والدولية. وجرى تحديد هذا العامل أيضاً على أنه يؤثر بشكل غير مباشر على طريقة فهم الملكية الفكرية والثقة بها على مستوى العالم. وينطوي مثل هذا الترابط على إمكانية توحيد المجتمعات في مختلف أنحاء العالم، وتيسير الإبداع والابتكار للوصول إلى ما هو أبعد من الحدود وتعزيز التنمية، ولكنه يهدد أيضاً بالتجزؤ وتقويض الثقة في نظام الملكية الفكرية. وأعرب العديد من المشاركين عن قلقهم إزاء الدور المحتمل للملكية الفكرية في النزاعات الإقليمية والثنائية، وتصوروا سيناريوهات تقيد فيها البراءات والتصاميم الوصول إلى الابتكارات، أو نشر المحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي بشكل استراتيجي كتقنية سابقة من أجل الحد من حماية الملكية الفكرية في أقاليم محددة.

وقد تم تسليط الضوء على التحولات الجيوسياسية الحالية والتغيرات في القيادة والاضطرابات التجارية باعتبارها قادرة على تحفيز الأجندة القومية "نحن ضد الآخرين" التي تعطي الأولوية للمكاسب قصيرة الأجل. ويجسد انتشار الفصول الخاصة بالملكية الفكرية في اتفاقيات التجارة الحرة هذا الاتجاه، ولكنه يعكس أيضاً الاستجابة البطيئة من نظام الملكية الفكرية المتعدد الأطراف إلى احتياجات الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



"إن تجزؤ العلاقات العالمية، بسبب النزاعات أو الكوارث الإنسانية أو الجوائح أو التوترات السياسية، أمر يتعين علينا مراقبته لأنه قد يؤدي إلى عالم انتقامي يتصف بزيادة التدابير الحمائية والعقوبات الأحادية بين الجهات الفاعلة الرئيسية، وهو ما يؤثر في المقام الأول على المبدعين والمبتكرين حول العالم."

ثيرو بالاسوبرامانيام،

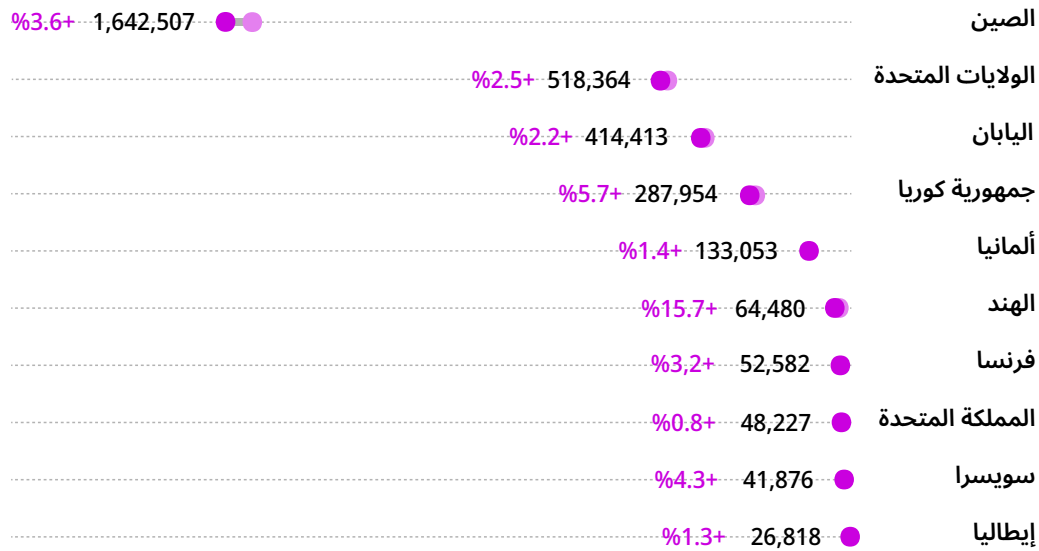
الممثل في جنيف، المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI)

وتثير هذه التطورات تساؤلات حول التوازن المستقبلي لنظام الملكية الفكرية فيما يتعلق بالشمول الجغرافي واعتبارات التنمية والعلاقة بين النفاذ والحماية. وعلاوة على ذلك، فكّر بعض المشاركين في الطريقة التي يسلط بها هذا الاتجاه الضوء أيضاً على أهمية المنظمات الدولية، مثل الويبو، في إتاحة حيز لتبادل المعلومات والتعلّم من الآخرين من خلال أفضل الممارسات أو وضع المعايير.

وقد شكلت العولمة أيضاً عاملاً مهماً في التوقعات الإجمالية لقدرة نظام الملكية الفكرية على حماية الأفكار والابتكارات، والمتاجرة بها، وتسويقها بشكل فعال. واعتُبر أن الترابط العالمي، بما في ذلك التدفق الحر للأفكار والابتكارات والاتصالات والقدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية، يؤثر على نظام الملكية الفكرية على مستويين مختلفين. أولاً، فيما يتعلق بالتعاون بين مكاتب الملكية الفكرية، نظراً إلى أنه مكن، وسياوصل تمكين، التعاون بين مكاتب الملكية الفكرية. وهذا من شأنه أن يمهد الطريق أمام السياسات والتوافق الإجرائي، وأن يسهّل استخدام مكاتب الملكية الفكرية من قبل المبدعين والمبتكرين حول العالم. وأما المستوى الثاني فهو الطريقة التي يتم بها تسويق الأفكار اليوم، إذ يمكن أن توفر الفرصة لهيئة سوق عالمية للسلع غير الملموسة، حيث تؤدي الملكية الفكرية دوراً أساسياً في توحيد أساليب التقييم وممارساته.

الشكل 2. من أي بلدان ترد معظم طلبات البراءات التي يودعها مقدمو الطلبات؟

2023 ● 2022



ملاحظة: أودع مقدمو الطلبات المقيمون في تسعة بلدان من أصل بلدان المنشأ العشرة معظم طلبات براءات في عام 2023 مقارنة بعام 2022. وشهد مقدمو الطلبات المقيمون في الهند زيادة ملحوظة بلغت 15.7% في طلبات براءات المقدمة في جميع أنحاء العالم، مسجلين بذلك نمواً مزدوجاً للعام الخامس على التوالي، والذي يرجع ذلك في المقام الأول إلى إيداعات المقيمين في الهند.

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الويبو، أغسطس 2024.

وفي حين كان يُنظر إلى الملكية الفكرية تقليدياً على أنّها تعود بالفائدة على البلدان المتقدمة في المقام الأول، فقد أقرّ المشاركون بأنّ الجغرافيا المتغيرة لإيداعات الملكية الفكرية تمثل عاملاً حاسماً في تطورها. وتشير الزيادة التدريجية في إيداعات البلدان النامية إلى تطور مستجد في النظام الإيكولوجي للابتكار والإبداع. وعلاوة على ذلك، فكّر المشاركون في الطريقة التي قد يشكّل بها هذا التحول تحدياً لقيم البلدان المتقدمة التي يقوم عليها نظام الملكية الفكرية الأصلي، وأن يؤدي ربما إلى مواجهة هذه القيم بمنظورات العالم النامي والأقل نمواً.

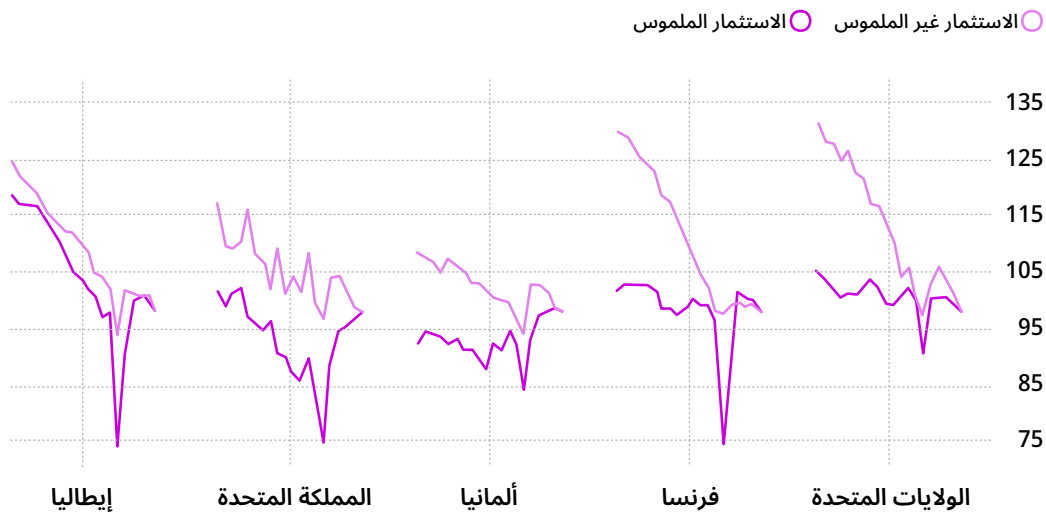
وأخيراً، رأى المشاركون أن نشوء الأراضي/الولايات القضائية/الحدود يشكّل عاملاً من عوامل التغيير في المستقبل. وبينما تستكشف الدول حدوداً جديدة – رقمية ومادية – فإن المفاهيم التقليدية للولاية الجغرافية قد تتطلب مراجعة جوهرية. وهذا التوسّع الإقليمي، سواء من خلال التغييرات الجيوسياسية، أو ظهور عوالم افتراضية مثل الميتافيرس، أو التقدّم في استكشاف الفضاء، من الممكن أن يتحدى المبدأ الأساسي لإقليمية الملكية الفكرية. وتشير هذه التطورات إلى مستقبل قد يتطلّب فيه نظام الملكية الفكرية الحالي القائم على الأقاليم فحصاً أكثر دقة لاستيعاب أشكال جديدة من الحيز السيادي.

والواقع أن التفاعل بين العوامل السياسية، من القومية المتصاعدة وتزايد التوترات الإقليمية إلى ديناميكيات القوى العالمية المتغيرة والتجزؤ المؤسسي، من الممكن أن يحوّل اتجاه نظام الملكية الفكرية الدولي بشكل عميق. ويكمن التحدي الحاسم الذي يمثل أمامنا في الحفاظ على دور نظام الملكية الفكرية باعتباره عنصر تيسير محايد للابتكار العالمي، مع القيام في الوقت ذاته بالتعامل مع مشهد سياسي متزايد التعقيد يهدّد بإيلاء الأولوية للمصالح الوطنية على التعاون الدولي.

الدوافع الرئيسية

- نمو قيمة الأصول غير الملموسة في اقتصاد ما بعد جائحة كوفيد
- القوة الاقتصادية والفرص التي يتيحها نظام الملكية الفكرية الميسر للشركات الصغيرة والمتوسطة
- الموازنة بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة
- التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة قيمة الابتكار
- الدور المتطور لمكاتب الملكية الفكرية

الشكل 3. الاستثمار الربع سنوي، اقتصادات مختارة، 2019-2023، مفهرسة (الربع الأول من عام 2019 = 100)



ملاحظة: التقديرات من حيث الأحجام المرتبطة بالسلسلة (السنة المرجعية 2015).

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية - قاعدة بيانات LBS Global INTAN-Invest، يونيو 2024.

وركّز المشاركون على الأهمية الاقتصادية المتنامية للأصول غير الملموسة كعامل حاسم لمستقبل الملكية الفكرية. ومن المتوقع أن يستمر التقدير العالمي للإمكانات الاقتصادية لهذه الفئة من الأصول (الممتلكات غير المادية للشركة) بعد جائحة كوفيد-19 على المدى الطويل، ممّا يوفّر فرصة لإنشاء سوق عالمية للتجارة بها وتسويقها، إذ تعمل الملكية الفكرية كإحدى اللبّات الأساسية من خلال إضفاء المصداقية والتقدير المعترف به.

وجرى النظر في العناصر المختلفة المطلوبة لبدء دورة اقتصادية حميدة للملكية الفكرية. واتفق أغلب المشاركين على أنّ المنهجيات العالمية الموحدة لتقييم الملكية الفكرية وتسويقها من شأنها أن ترسي الثقة في مثل هذه السوق، مع العمل في الوقت ذاته على تيسير التوفيق بين العرض والطلب. وسيشجع هذا الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، على إدماج استراتيجيات الملكية الفكرية في تخطيطها الاقتصادي بدءاً من المراحل المبكرة من دورة أعمالها. وإضافة إلى ذلك، سيضع الملكية الفكرية كبوابة للاستثمارات المالية، مما يضمن احترام الملكية الفكرية، وفي الوقت نفسه يحفّز تهيئة فرص العمل والنمو الاقتصادي.

"لا يقتصر دور الملكية الفكرية على تحفيز الناس على بذل الوقت والجهد في التوصل إلى حلول جديدة للأشياء، بل كذلك تمكين الأسواق من العمل بحيث يمكن الاختراع الأول وتسويقه لاحقاً".

دانا روبرت كولارولي،

المديرة التنفيذية، الجمعية الدولية لمديري الترخيص (LESI)

وشدّدت ردود المشاركين على أهمية توسيع نطاق فوائد نظام الملكية الفكرية ليشمل جمهوراً أوسع، وتعزيز تكافؤ الفرص، ومنع التركيز الاقتصادي من قبل قلة من الكيانات القوية.

وبحث المشاركون أيضاً في الآثار الاقتصادية المترتبة على نظام للملكية الفكرية أكثر كفاءة، وكيف يمكن إعادة تصور العناصر لتسريع تحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات.

وفي هذا السياق، تؤدي التكاليف التشغيلية داخل مكاتب الملكية الفكرية، وعدم اليقين وعدم الاتساق في جودة فحص الملكية الفكرية، إلى تحدي قدرة النظام على إضافة قيمة إلى المنتجات والخدمات التي يحميها. وإضافة إلى ذلك، فكّر بعض المشاركين في البعد الاقتصادي لمصطلح حماية حقوق الملكية الفكرية، مؤكدين أن العالم أصبح أكثر رقمنة وأن سلوكيات الاستهلاك المعاصرة تنسم على نحو متزايد بدورة حياة مختصرة للمنتجات، وهو ما يعكس تحولاً جوهرياً نحو أنماط استخدام أكثر سرعة.

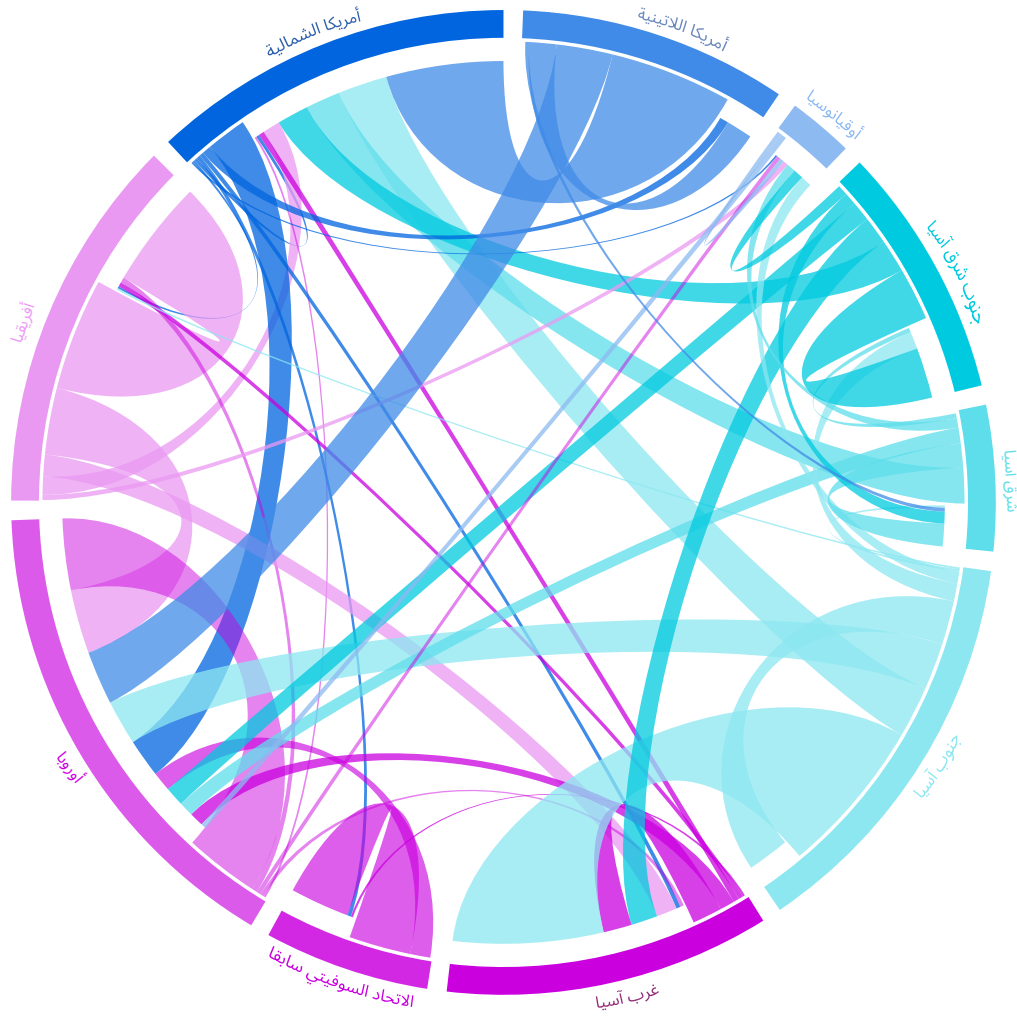
وأدّت هذه الملاحظة إلى اقتراحات للنظر في إطار ديناميكي يوائم مدة الحماية مع دورة الحياة الاقتصادية لأصول الملكية الفكرية. ومن شأن هذا النهج الدقيق أن يأخذ بعين الاعتبار فترة زمنية أقصر بالنسبة إلى الابتكارات ذات الأثر الفوري القصير الأجل في السوق، وفترة زمنية أطول بالنسبة إلى الابتكارات ذات القيمة التجارية المستدامة. وسيسمح إطار كهذا بالتمديدات في حالات استثنائية، حيث تتطلب ظروف السوق أو أهمية الإبداع حماية إضافية.

وبرزت الهجرة المحتملة للمواهب كعامل حاسم آخر. وأشار المشاركون إلى أن البنية الأساسية غير الكافية وعدم الاتساق التنظيمي في البلدان النامية من شأنه أن يدفع بالمبدعين للانتقال إلى البلدان المتقدمة، مما قد يوسّع فجوة الابتكار والاقتصاد.

وأقرّ المشاركون بالتوتر المتزايد بين حوافز الإبداع والقدرة على الوصول إلى المعرفة على نطاق واسع في ظل اقتصاد المعرفة العالمي الآخذ في التوسع. ومن الممكن دعم التوجه التصاعدي نحو المنصات التعاونية ونماذج المصادر المفتوحة للبحث والتطوير وتبادل المعرفة من خلال الحوافز الاقتصادية التي تجلبها الملكية الفكرية.

وسلّطت الردود أيضاً الضوء على الحواجز الاقتصادية التي تحول دون حماية الملكية الفكرية وإنفاذها من قبل الجهات الفاعلة الأوسع نطاقاً في النظام الإيكولوجي للابتكار والإبداع، وخاصة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال. وتصور المشاركون أنه بحلول عام 2034، من الممكن أن يؤدي نموذج وصول أكثر شمولاً يتضمن هياكل رسوم متباينة تستند إلى حجم المستخدم وقدرته على الدفع، إلى توسيع مشاركة النظام، خصوصاً في الأسواق الناشئة، وتعزيز نظام إيكولوجي أكثر شمولاً في نهاية المطاف.

الشكل 4. التدفق العالمي للأشخاص، 2010-2005



المصدر: التدفق العالمي للأشخاص بقلم نيكولا ساندر وغاي ج. أبيل ورامون باور.

وشدّد المشاركون على أهمية فهم الروابط الاقتصادية ضمن سلسلة قيمة الابتكار والإبداع، بما في ذلك أثر التقليد والقرصنة على فقدان الوظائف، والناتج المحلي الإجمالي، والعائدات الضريبية، والرعاية الاجتماعية، والصحة العامة.

وأخيراً، شدّد المشاركون على ضرورة تكييف مكاتب الملكية الفكرية وتوسيع نطاق خدماتها من أجل تلبية احتياجات المبدعين في المستقبل والحفاظ على أهميتها في مشهد الملكية الفكرية المتطور.

وقالوا إنه من الواضح أنّ الأهمية الاقتصادية المتنامية للأصول غير الملموسة لا تزال تدفع الحاجة إلى سوق عالمية للملكية الفكرية بأساليب تقييم موحدة. وتشمل الاعتبارات الاقتصادية الرئيسية الأخرى تكييف شروط الحماية مع دورات حياة الأصول، ومعالجة الحواجز الاقتصادية التي تعوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، والموازنة بين حوافز الإبداع والقدرة على الوصول إلى المعرفة. وعلى مستوى مكاتب الملكية الفكرية، هناك تصوّر مفاده أن التطور ضروري من أجل الحفاظ على أهمية المكاتب في المشهد المتغير.

الدوافع الرئيسية

- تحولات الاستهلاك الثقافي وأهمية الملكية الفكرية
- تعليم الملكية الفكرية والتوعية بها
- المواقف العامة تجاه الملكية الفكرية: التنوع والإنصاف والشمول
- التحولات الديموغرافية وتوزع الشيخوخة

أبرز المشاركون أن التحولات الثقافية نحو المساحات الرقمية تتحدى أهمية نظام الملكية الفكرية القائم بالدرجة الأولى على قواعد محلية وُضعت في عصر غير رقمي. وسيؤدي التحول في أنماط استهلاك المحتوى، الذي يتميز بالانتقال من وسائل الإعلام التقليدية إلى منشئي المحتوى الأفراد على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، إلى التأثير على الإبداع والابتكار القائمين على الملكية الفكرية. وهذا يؤثر تساؤلات حول مرونة النظام وقدرته على التكيف بسرعة كافية من أجل الحفاظ على فعاليته في مجتمع عالمي وبيئة أعمال تنافسية.

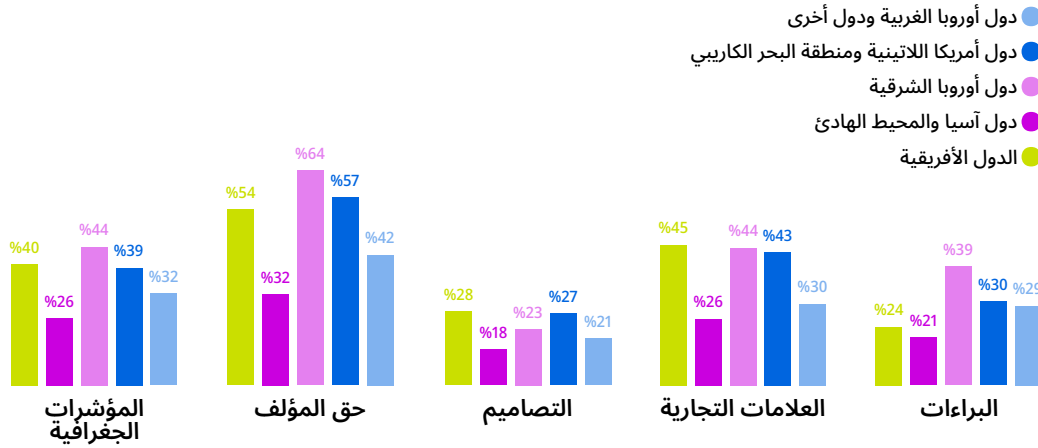
"في الماضي، ساعد حق المؤلف في دفع عجلة الإبداع، ولكن هيكليّة الإنترنت الآن تعمل على تغيير هذا النموذج. فعلى سبيل المثال، ينشئ المؤثرون المحتوى ويجنون المال دون الحاجة إلى حماية حق المؤلف. ويعتمدون على عدد المشاهدات والالتزام مع المنصات من أجل تحقيق العائد، بدلاً من حق المؤلف ذاته".

لينغهان تشانغ،

أستاذة، معهد قانون البيانات، جامعة الصين للعلوم السياسية والقانون

وهناك مسألة حاسمة أخرى أثّرت أثناء المقابلات هي ضرورة تحسين المستوى الحالي لمعارف الملكية الفكرية والوعي بها، وخاصة في الأقاليم النامية. وشدّد المشاركون على أهمية تحسين فهم عامة الناس للمساهمة الاجتماعية والاقتصادية للملكية الفكرية، وعلى وجه التحديد الحاجة إلى إدخال مفاهيم الملكية الفكرية في المراحل التعليمية المبكرة من أجل تعزيز المواقف الإيجابية وتهيئة بيئة مواتية للإبداع والابتكار ونشر المعرفة.

الشكل 5. مؤشر الوعي



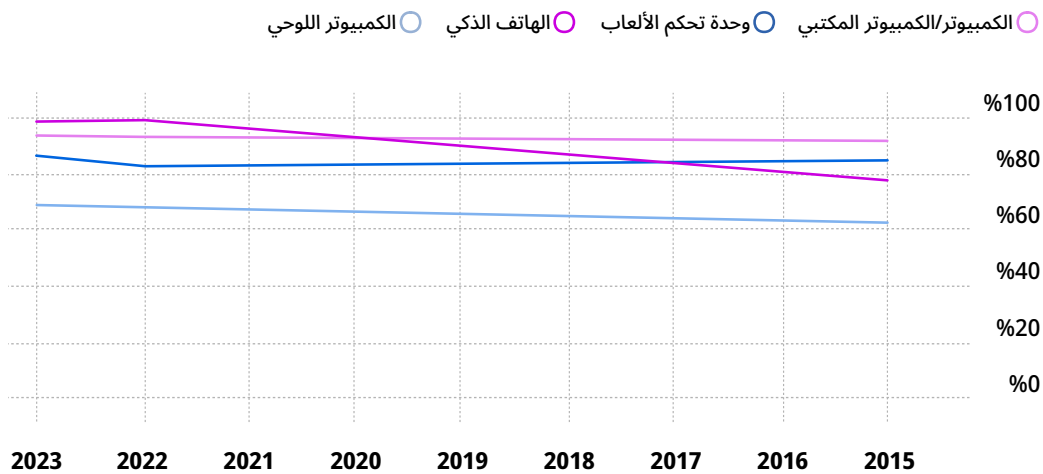
ملاحظة: مؤشر الوعي - نسبة المشاركين (%) الذين يعتبرون على دراية بالبراءات. الشرط: الفهم الشخصي الذي تم تقييمه على أنه "معرفة قليلة جداً أو جيدة إلى حد ما أو جيدة جداً" (وعي ذاتي)، بالإضافة إلى الإجابة الصحيحة على سؤال التحكم (وعي موضوعي).

المصدر: جس النبض للويبو، استطلاع رأي عالمي حول الملكية الفكرية لعام 2023

واعتُبرت معالجة المواقف العامة تجاه الملكية الفكرية عاملاً حاسماً يؤثر على مستقبل الإبداع والابتكار القائمين على الملكية الفكرية. وسلّط المشاركون الضوء على أهمية إعادة إعادة وضع الملكية الفكرية كأداة لسد الفجوات الإنمائية والوصول إلى الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً. واقترحوا سرداً جديداً للملكية الفكرية يشمل التنمية والتنوع والاستدامة، ويعزّز نهجاً أكثر شمولية للشمول. ومن شأن تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة قيمة الإبداع والابتكار، وخاصة على مستوى القاعدة الشعبية، أن يعزّز التنوع والإنصاف والشمول، بالتوازي مع تحسين المواقف تجاه نظام الملكية الفكرية.

وأخيراً، أدرك المشاركون الحاجة إلى أن يتكيّف نظام الملكية الفكرية مع أجيال ما بعد الألفية، وأن يعترف باندماجهم السلس بين العالمين الرقمي والمادي. وقالوا إنّه لا بد للنظام أن يتطوّر من أجل تقديم الخدمات لعدد متزايد من المبدعين الشباب الذين يعيشون خارج المراكز والمجتمعات التقليدية للملكية الفكرية.

الشكل 6. النسبة المئوية للمراهقين في الولايات المتحدة الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و17 عاماً الذين يقولون إن لديهم إمكانية الوصول إلى الأجهزة التالية في المنزل



ملاحظة: جمعت أرقام عام 2015 الموضحة أعلاه من عام 2014 إلى عام 2015. عدم إظهار أولئك الذين لم يعطوا إجابة.

المصدر: أجريت دراسات استقصائية بخصوص المراهقين في الولايات المتحدة في الفترة 2014-2023؛ مركز للأبحاث

وستؤدي العوامل الاجتماعية دوراً محورياً في الطريقة التي تحفز بها الملكية الفكرية الابتكار والإبداع. وستشكل التحوّلات الثقافية نحو المساحات الرقمية تحدياً للنظام التقليدي، الأمر الذي يستلزم التكيف السريع لكي يبقى فعالاً. ويتسم تحسين الوعي والتعليم في مجال الملكية الفكرية، وخاصة في الأقاليم النامية، بأهمية بالغة لسد الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية. ومن الممكن أن يؤدي إعادة وضع الملكية الفكرية كأداة للتنمية والتنوع والاستدامة إلى تعزيز التصورات العامة حول نظام الملكية الفكرية ودوره في المجتمع، وكذلك لدى أجيال ما بعد الألفية.

العوامل التكنولوجية

الدوافع الرئيسية

- التكنولوجيات الناشئة وتكييف نظام الملكية الفكرية
- دور الذكاء الاصطناعي
- إدارة التحوّل الرقمي
- معضلة البيانات

لقد حدّد جميع المشاركين أثر التكنولوجيات الثورية الجديدة باعتبارها مسألة حاسمة تؤثر على نظام الملكية الفكرية، مستشهدين بالمناقشات حول الذكاء الاصطناعي والتدريب على النماذج اللغوية الكبيرة. ورغم إقرار المشاركين بالقدرة التاريخية لنظام الملكية الفكرية على التكيف مع التطورات التكنولوجية، أشاروا في الوقت ذاته إلى أن الوتيرة غير المسبوقة للتقدم تتجاوز في سرعتها عملية صنع السياسات. وفي هذا الصدد، يؤثر الذكاء الاصطناعي واستخدامه ضمن الجهود الإبداعية والابتكارية على نظام الملكية الفكرية في جوهره، بما في ذلك ملكية الحقوق، والاعتراف بالمصنّفات المحمية بموجب الملكية الفكرية واستخدامها، واستخدام الاستثناءات والقيود، ومكاتب الملكية الفكرية على المستوى التشغيلي ومستوى الفحص.

ولاحظ المشاركون أن هناك فهماً غير كافٍ لتأثير الذكاء الاصطناعي على الابتكار والعمليات الإبداعية، وخاصة فيما يتعلق بموازنة المصالح المتنافسة في مشهد يهيمن عليه الذكاء الاصطناعي. واعتبروا أنّ العالم يقف على مفترق طرق، في ظل حالة من عدم اليقين بشأن الاتجاه الذي سوف يسلكه هذا الدافع في المستقبل. ورغم الإعراب عن شواغل بشأن الاتجاه نحو تركيز الموارد التكنولوجية بين عدد قليل من الكيانات الكبيرة، وهو ما قد يحد من إمكانية الوصول لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة والمجتمع الابتكاري الأوسع نطاقاً، فقد تم تصوّر سيناريو مختلف أيضاً، حيث يستلزم التعقيد التكنولوجي المتزايد تعاوناً موزعاً جغرافياً عبر القطاعات. وهنا، تعمل حقوق الملكية الفكرية كعامل ميسر بالغ الأهمية، إذ تمكّن الخبرات المتنوعة من التقارب وتسرع من تسويق الحلول التكنولوجية الجديدة.

ويتعلّق مستوى آخر من عدم اليقين بأهمية إيجاد التوازن الذي يحافظ على نهج يركّز على الإنسان مع القيام في الوقت ذاته بتوفير الحوافز للتقدّم التكنولوجي، ويضمن كذلك استمرار دعم الجمهور لنظام الملكية الفكرية. وبالنسبة إلى بعض المشاركين، فإن هذا من شأنه أن يشكّل فرصة فريدة لإعادة ضبط التوازن بين الإبداعات والابتكارات التي تمت بمساعدة البشر، واقتراح تطوير حقوق ملكية فكرية جديدة قد تكون أسهل من حيث الحماية والإدارة، وإدماج الدروس المستفادة من أطر الملكية الفكرية القائمة، وتيسير مراقبة المحتوى الرقمي.

وأما في حيز مكاتب الملكية الفكرية، أصبح يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة بالفعل باعتبارها الوضع الطبيعي الجديد، وهناك شعور بوجود مخاطر وفرص عند التفكير في خفض التكاليف

وتبسيط الإجراءات والخدمات وإدارة حقوق الملكية الفكرية. وأشار بعض المشاركين إلى إمكانية استخدام التكنولوجيات الجديدة كأداة تيسيرية من أجل موازنة إجراءات مكاتب الملكية الفكرية عبر الأقاليم، وتسهيل وصول المستخدمين على مستوى العالم، بالتوازي مع الاعتراف بوجود فجوة رقمية يتعين سدها حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

ورأى المشاركون أنّ التحول الرقمي لمكاتب الملكية الفكرية عنصر حاسم، إضافة إلى إيلاء اهتمام خاص لفهم التفاعلات بين البيانات والملكية الفكرية، إذ إن الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي في مكاتب الملكية الفكرية من شأنه أن يؤكّد بالضرورة الحاجة إلى معالجة مسائل مثل توفر البيانات وإمكانية الوصول إليها وحمايتها والكشف عنها. وعلاوة على ذلك، حدّد المشاركون أن عملية صنع السياسات ينبغي أن تعتمد بشكل أكبر على البيانات والمعلومات الدقيقة عند التنظيم من أجل ضمان التوافق مع احتياجات أصحاب المصلحة.

"مع الثورة الصناعية الخامسة التي يقودها التحول الرقمي، هناك فجوة ضخمة يتعيّن علينا أن نسدها بين بلدان الشمال والجنوب. وينبغي لنظام الملكية الفكرية أن يصبح أداة فعالة للحد من الفوارق والتفاوتات في مجال الإبداع. ولذلك، فإن المسألة الحاسمة هنا تتلخص في تطوير نظام الملكية الفكرية بحيث يكون أداة لسد فجوة التفاوت والفجوة بين البلدان ذات المستويات الإنمائية المختلفة".

كوفي بول أساندي،

المدير العام للمكتب الإفريقي للملكية الفكرية

وسلّط المشاركون الضوء على أن الزيادة المحتملة في العوالم الرقمية (بما في ذلك الميتافيرس) قد تشكّل تحدياً لأساسيات الملكية الفكرية. وقالوا إن هناك ارتباطاً بالعلامات التجارية وحاجة إلى حماية المستهلكين في الفضاء الرقمي ومعالجة مسألة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود.

واعتبروا هذه العوامل التكنولوجية من بين أكثر العوامل تأثيراً على مستقبل الملكية الفكرية. وسوف تتسارع الوتيرة التي تنشأ بها التكنولوجيات إلى حد كبير، بحيث تتجاوز الوقت اللازم حالياً لوضع السياسات اللازمة من أجل معالجة العواقب. ورغم المخاوف المعرب عنها بشأن تركيز الموارد التكنولوجية، فإنّ هناك إمكانية للتعاون الموزّع، الذي تيسّره حقوق الملكية الفكرية. وقالوا إنه من المهم للغاية تحقيق التوازن بين النهج التي تركز على الإنسان والتقدم التكنولوجي من أجل الحفاظ على فائدة النظام والثقة فيه. وبالنسبة إلى مكاتب الملكية الفكرية، سيصبح اعتماد الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات الجديدة من أجل تبسيط العمليات عبارة عن ضرورة، بالتوازي مع العمل على سد الفجوة الرقمية ومسائل إدارة البيانات. وقد تشكّل زيادة العوالم الرقمية تحدياً إضافياً لأساسيات الملكية الفكرية، وخاصة في مجال حماية العلامات التجارية والإنفاذ عبر الحدود.

الدوافع الرئيسية

- السلسلة داخل النماذج الأساسية لنظام الملكية الفكرية
- تطور نظام الملكية الفكرية
- تحقيق التوازن في عالم جديد يسوده ذكاء اصطناعي
- معالجة التجزؤ
- التحديات القضائية الناشئة

لقد حدّد المجيبون الاتجاهات الحالية في سرعة وضع السياسات وسن القوانين باعتبارها عاملاً حاسماً يؤثر على نظام الملكية الفكرية في المستقبل. وقالوا إن هناك قدراً كبيراً من القلق قد نشأ بشأن الشرح الحاصل بين التكنولوجيا السريعة التطور وتباطؤ وتيرة تطوير سياسات الملكية الفكرية وقوانينها.

"أرى أنّ التكنولوجيا وقانون الملكية الفكرية يحفزان بعضهما البعض باستمرار، إذ يؤثران بشكل متبادل على اتجاههما وتطورهما عبر الزمن".

كامران إيمانوف،

رئيس المجلس، وكالة الملكية الفكرية لجمهورية أذربيجان

وقد كان التخوّف الشائع هو أن يؤثر هذا الشرح على الثقة في نظام الملكية الفكرية وأهميته في سياق الإبداع والابتكار. وتساءل بعض المشاركين عمّا إذا كانت قوانين حق المؤلف القديمة قد تتحول في نهاية المطاف إلى حاجز يحول دون الإبداع والابتكار العالميين من خلال منع المشاركة الكاملة في تحليل المعلومات والتدريب بمساعدة الكمبيوتر.

وقد هيأ التقدم التكنولوجي مشهداً سلساً للملكية الفكرية حيث أصبحت المفاهيم التقليدية، بما في ذلك الملكية والإسناد وأبوة الاختراع والتقنية الصناعية السابقة والجدة، تشكل مواضيع مناقشة بارزة على نحو متزايد. ورغم إقرار المشاركين بالأهمية المستمرة للأدوات القائمة في إطار نظام الملكية الفكرية، شدّدوا في الوقت ذاته على ضرورة أن توفر المنظمات الدولية مثل الويبو الحيز والتوجيه عند وضع أطر وأدوات جديدة من أجل حماية الابتكار والإبداع في المستقبل.

"أعتقد أن المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية والويبو، تؤدي دوراً مهماً في محاولة توفير المبادئ التوجيهية أو صياغتها لفائدة البلدان التي تحاول فهم هذه القضايا ووضع سياسات بشأنها".

خوان أنطونيو دورانتس،

رئيس لجنة المعاهدات الدولية، الرابطة المكسيكية لحماية الملكية الفكرية

ومع تفكير البلدان في تعديل السياسات في هذا المجال، استكشف المشاركون كيفية الموازنة بين التطور التكنولوجي وحماية الملكية الفكرية، وفي الوقت نفسه ضمان اتباع نهج منسق بين المؤسسات الحكومية. وفي حين اقترح البعض تعديلات على الأطر الحالية (القوانين والمعاهدات الدولية القائمة)، تصوّر البعض الآخر حقوقاً جديدة، إضافة إلى توازن محدد بين الحماية والقدرة على الوصول.

وحذّر بعض المشاركين من جوانب الإفراط في التنظيم عندما غياب الفهم الواضح للآثار المحتملة، واقترحوا النظر في السماح بالتطور المدفوع بالسوق وتحليل البيانات قبل اتخاذ قرار بشأن السياسات في المستقبل.

وحذّروا أيضاً من أنّ اختلاف السياسات والنهج القانونية قد يؤدي إلى تجزئة النظام، وأشاروا إلى أهمية الحفاظ على التواصل والتعاون المنتظمين بين مكاتب الملكية الفكرية والويبو. وبإدراك المشاركين لوضع تعددية الأطراف، استكشفوا إمكانية وضع مبادئ توجيهية ووثائق مفاهيمية من أجل المساعدة في معالجة القضايا التي لا تغطيها المعاهدات بشكل كامل.

وقد برزت الأهمية المتزايدة للولايات القضائية غير المحددة، مثل الميتافيرس والفضاء الخارجي كنقطة يتعين النظر فيها في المستقبل. ولاحظ المشاركون الحاجة إلى توفير أطر تنظيمية لتطبيق الملكية الفكرية في هذه المجالات الجديدة، وتقييم الآثار المترتبة على أنظمة التسجيل الدولية، بما في ذلك نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات (نظام مدريد).

وقالوا إن هناك مصدر قلق بالغ يتمثل في بطء وتيرة وضع السياسات والقوانين الخاصة بالملكية الفكرية مقارنة بالتقدم التكنولوجي السريع، وهو ما قد يؤثر على الثقة في نظام الملكية الفكرية وأهميته. وقد أصبحت مفاهيم الملكية الفكرية التقليدية عرضة للتحدي، الأمر الذي يستلزم وضع أطر وأدوات جديدة لحماية الإبداع في المستقبل. ورغم أن البعض يدعو إلى تعديل القوانين القائمة، يقترح آخرون حقوقاً جديدة تنطوي على نهج متوازن في التعامل مع الحماية والوصول. ويسلّط خطر تجزئة النظام بسبب النهج القانونية المتباينة الضوء على الحاجة إلى التعاون الدولي المتسق. وتفرض الولايات القضائية الناشئة غير المحددة، مثل الميتافيرس والفضاء الخارجي، تحديات تنظيمية جديدة على تطبيق الملكية الفكرية.

الدوافع الرئيسية

- دور الملكية الفكرية في التصدي لتغيّر المناخ والتحديات العالمية
- الاستدامة في نظام الملكية الفكرية
- التأهب للجوائح
- إدماج معارف الشعوب الأصلية

شدّد المشاركون على أن التحديات العالمية، بما في ذلك تغيّر المناخ والجوائح، سوف تبقى تشكّل عوامل حاسمة تؤثر على مستقبل نظام الملكية الفكرية. وقد حدّدوا الحاجة إلى التعلّم من الماضي وتجنّب السرديات التي تؤدي إلى انعدام الثقة وتضاؤلها في إطار الملكية الفكرية والابتكارات المرتبطة بها. وأقرّ المشاركون بأنّ الاستفادة من قوة الابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية لحلّ التحديات العالمية يشكّل فرصة مستقبلية.

وشدّد بعض المشاركين على الحاجة إلى الملكية الفكرية من أجل دعم تحقيق أهداف الاستدامة بشكل أكثر فعالية وتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الدائري. وسيركز تحول كهذا على تحسين الكفاءة والقدرة على الوصول في قطاعات مثل الرعاية الصحية والأغذية والنقل والترفيه.

وتلخّص الرأي السائد في إمكانات الملكية الفكرية كأداة لمواجهة التحديات العالمية، إذ سلّط المشاركون الضوء على أهمية تعزيز الشراكات مع المبدعين من أجل معالجة مسائل مثل فقدان التنوع البيولوجي، وانعدام الأمن الغذائي، وتحمّض المحيطات. وشدّدوا كذلك على الحاجة إلى تكييف نظام الملكية الفكرية من أجل التعامل مع الأحداث الوجودية المستقبلية، مثل أثر تغيّر المناخ على المؤشرات الجغرافية.

"أعتقد أنّ الهدف من نظام الملكية الفكرية في القرن الحادي والعشرين ينبغي على ألا يقتصر فقط على ضمان نظام إيكولوجي نشط للابتكار، بل كذلك الابتكار المستدام. ويتطلب هذا اقتصاداً دائرياً سلساً لفائدة الجميع. ويتعيّن على المشرّعين والمحاكم والمؤسسات أن يشاركوا جميعاً في هذه المناقشة وأن يناقشوا طريقة حماية الاقتصاد الدائري والتفكير بجدية في تغيّر المناخ".

وايرين كالبولي،

أستاذة قانون، كلية الحقوق بجامعة تكساس إيه آند إم

وأما بالنسبة إلى الجوائح المستقبلية، فقد توقع المجبيون تحديات مماثلة لجائحة كوفيد-19 خلال العقد المقبل، وأشاروا إلى ضرورة تجنّب النّهج المجزأة والأحادية الجانب التي قوّضت في السابق فعالية نظام الملكية الفكرية ومصادقيته.

وأقرّ المشاركون بأن معاهدة الويبو بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، التي تم الاتفاق عليها في عام 2024، ستصبح دافعاً للتغيير لأنّها توفر وسيلة لإدراج مجتمعات الشعوب الأصلية ونظم المعرفة ضمن نظام الملكية الفكرية الدولي. وعلاوة على ذلك، أقرّوا كيف يمكن لمعارف الشعوب الأصلية أن تساهم في فهم أفضل للماضي وتوجيه الحلول للمستقبل.

وسوف تستمر التحديات العالمية مثل تغيّر المناخ والجوائح في التأثير على مستقبل نظام الملكية الفكرية. وتُعتبر الملكية الفكرية أداةً محتملة لمواجهة مثل هذه التحديات ودعم أهداف الاستدامة. وجرى التشديد على الحاجة إلى تكييف نظام الملكية الفكرية مع الأحداث الوجودية في المستقبل وتجنّب النّهج المجزأة خلال الأزمات. وتشير معاهدة الويبو بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية إلى انتقالٍ نحو الشمولية، فضلاً عن الاعتراف بقيمة معارف الشعوب الأصلية في توجيه الحلول المستقبلية.

"تمثل أنظمة معارف الشعوب الأصلية مخزوناً غير مستغل من الحلول المبتكرة من أجل التصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ. ومن خلال دمج هذه الأنظمة بعناية مع أطر الملكية الفكرية، سيصبح بإمكاننا أن نطلق العنان لنهج أكثر شمولاً للتعامل مع القضايا المجتمعية المعقدة، والاستفادة من أشكال متنوعة من الحكمة والإبداع كانت مغفلة عبر التاريخ."

مايكل شواغر،

المدير العام، مكتب أستراليا للملكية الفكرية



ثانياً: سيناريوهات الملكية الفكرية في عام 2034

خلال المقابلات، قدّم المشاركون منظورات متفائلة وواقعية لمستقبل الابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية، وأعربوا أيضاً عن مخاوفهم بشأن التحديات المحتملة. وتقدّم وجهات النظر المتناقضة هذه رؤى ثاقبة حول المسارات المحتملة لتطور الملكية الفكرية وتسلّط الضوء على الاتجاهات الناشئة التي قد تؤثر على الطريقة التي ترسم بها الملكية الفكرية معالم الابتكار والإبداع في السنوات المقبلة. وتمثل القصتين الخياليتين التاليتين كيف يمكن لهذه المسارات أن تتطور وتصبح واقع العمل في عام 2034.

الجانب المظلم: مستقبل محفوف بالتحديات

لا يتشابه مشهد الملكية الفكرية العالمي في عام 2034 تشابهاً كبيراً مع الرؤية المتفائلة التي سادت قبل عقد من الزمان. وتعاني ابتكاراتنا الحالية ونظامنا الإيكولوجي الإبداعي تحت وطأة الأزمات العالمية المعقدة التي أربكت أطر الملكية الفكرية التقليدية. وقد تسبّب الانهيار الاقتصادي الحاصل في عام 2031، والنزاعات الإقليمية الجارية، والكوارث المناخية المتسارعة، وظهور أمراض جديدة، بإلحاق ضرر شديد بالقدرة على الإبداع في مختلف أنحاء العالم. وقد انقسم نظام الملكية الفكرية الذي كان موحداً ذات يوم – والذي كان يشكل تقليدياً منارة للتقدم والتعاون – مع فقدان أصحاب المصلحة في مختلف القطاعات الثقة في قدرته على حماية الإبداع والابتكار وتشجيعهما.



وقد أدّى الاتجاه المتزايد نحو اعتماد سياسات الملكية الفكرية الانعزالية من قبل البلدان إلى إعاقة التعددية وقدرتها على تحسين حياة المجتمعات في مختلف أنحاء العالم. وتحتفظ الجهات الفاعلة الرئيسية بأنظمة الملكية الفكرية منفصلة وغير متوافقة، وقد أدّى هذا النهج المجزأ إلى خلق متاهة من الولايات القضائية المتضاربة. وتجد البلدان النامية نفسها في مضمار السعي إلى تعزيز الإبداع والابتكار الداخليين من دون سوق عالمية للملكية الفكرية من أجل دعم ابتكاراتها وإبداعاتها، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع فجوة الإبداع الصارخة بالفعل بين الأقاليم.

وتشكّل الملكية الفكرية سمة مشتركة في ترسانة النزاعات التجارية التي تستخدمها البلدان في اتفاقيات التجارة الحرة، الأمر الذي يؤدي إلى القضاء على حوافز التعاون وهدم أسس النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

وتهيمن على بيئة الأعمال اليوم ممارسات الملكية الفكرية الجشعة التي تتسامح معها الجهات التنظيمية. وقد أصبح التقاضي مكلفاً لدرجة أن الدعاوى القضائية يمكن أن تشل حركة الشركات المنافسة الصغرى في السوق. والواقع أن العبء البيروقراطي المتمثل في الحفاظ على حماية الملكية الفكرية، إلى جانب رسوم ترخيص الذكاء الاصطناعي الباهظة، أرغم عدداً لا يُحصى من الشركات الناشئة على إعلان الإفلاس أو الاندماج في شركات أخرى. ومراكز الإبداع الإقليمية التي كانت مزدهرة ذات يوم ما فتئت تغلق أبوابها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل هذا الانهيار.

وأفضى التنفيذ الإلزامي للسياسات الرقمية إلى جعل حماية الملكية الفكرية أمراً لا يمكن تحمله بالنسبة إلى صغار المبدعين والمبتكرين. واجتمع مزود خدمة شبكة الجيل السادس الحصري، مع الموافقات المكثفة على حقوق الملكية الفكرية التي تطلبها منصات ويب 4.0، وصعّباً على المبتكرين والمبدعين المستقلين الذين لا يملكون دعماً من الشركات تسويق منتجاتهم وخدماتهم للجمهور العالمي.

الجدول 1. متوسط مدة وتكلفة التقاضي بشأن البراءات في الولايات القضائية

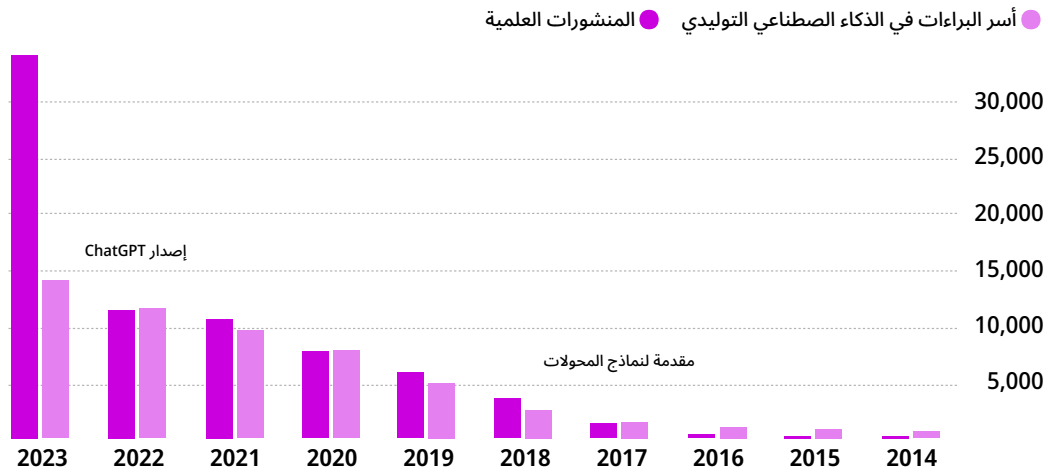
البلد	خصائص النظام القانوني	متوسط المدة	متوسط التكلفة
فرنسا	القانون المدني التقاضي الموحد لا توجد محاكم متخصصة	المحكمة الابتدائية درجة أولى: 18 - 24 شهراً الاستئناف: 18 - 24 شهراً	80,000 - 150,000 يورو (المحكمة الابتدائية درجة أولى)
ألمانيا	القانون المدني التقاضي المتشعب المحكمة المتخصصة في البطلان	المحكمة الابتدائية: 12 شهراً الاستئناف: 15 - 18 شهراً	50,000 يورو (المحكمة الابتدائية درجة أولى) EUR 70,000 (الاستئناف)
إيطاليا	القانون المدني التقاضي الموحد لا توجد محاكم متخصصة	المحكمة الابتدائية: بضعة أشهر - 24 شهراً الاستئناف: 18 - 24 شهراً	50,000 - 150,000 يورو (المحكمة الابتدائية درجة أولى) EUR 30,000 - 70,000 (الاستئناف)
إسبانيا	القانون المدني التقاضي الموحد المحاكم التجارية	المحكمة الابتدائية: 12 شهراً الاستئناف: 12 - 18 شهراً	100,000 يورو (المحكمة الابتدائية درجة أولى) 50,000 يورو (المحكمة الابتدائية درجة ثانية)
المملكة المتحدة	القانون العام التقاضي الموحد لا توجد محاكم متخصصة تعزيز الوساطة	المحكمة الابتدائية درجة أولى: 12 شهراً الاستئناف: 12 - 18 شهراً مجلس اللوردات: 24 شهراً	750,000 - 1,500,000 يورو (المحكمة الابتدائية درجة أولى) 150,000 - 1,500,000 يورو (الاستئناف) 150,000 - 1,500,000 يورو (مجلس اللوردات)
الصين	القانون المدني التقاضي المتشعب لا توجد محاكم متخصصة	المحكمة الابتدائية درجة أولى: 6 أشهر (في القانون) الاستئناف: 3 أشهر، لا يوجد حد عندما يتقاضي الأجانب	150,000 يورو (المحكمة الابتدائية درجة أولى) 50,000 دولار أمريكي (الاستئناف)
اليابان	القانون المدني التقاضي المتشعب لا توجد محاكم متخصصة	المحكمة الابتدائية درجة أولى: 14 شهراً الاستئناف: 9 شهراً	300,000 يورو (المحكمة الابتدائية درجة أولى) 100,000 دولار أمريكي (الاستئناف)
الولايات المتحدة	القانون العام التقاضي الموحد محاكم الاستئناف المتخصصة (CAFC) المحاكمة أمام هيئة محلفين متاحة تعزيز الوساطة	الدرجة الأولى: ما يصل إلى 24 شهراً الاستئناف: 12 شهراً فأكثر	4,000,000 يورو (المحكمة الابتدائية درجة أولى) 150,000 - 250,000 دولار أمريكي (الاستئناف)

المصدر: أعد هذا الجدول مركز الويبو للتحكيم والوساطة التابع للويبو، استناداً إلى الأرقام الواردة في "التقاضي بشأن البراءات، مقارنات بين الولايات القضائية، مؤسسة The European Lawyer Ltd، لندن 2006"، بالإضافة إلى رؤى وخبرات ممارسي البراءات في ولايات قضائية معينة.

وتعاني مجتمعات الشعوب الأصلية من نكسات. وتلاشى الزخم الإيجابي الذي أحدثته معاهدة الويبو بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها لعام 2024، إذ إنّ الاستخدام الواسع النطاق للمعارف التقليدية في المنصات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي يجعل نسب الممارسات الثقافية التي يعود تاريخها إلى قرون من الزمن أمراً صعباً.

ووصلت هيمنة الذكاء الاصطناعي في إنشاء الملكية الفكرية والابتكار إلى مستويات حرجة. وتغرق مكاتب الملكية الفكرية في مختلف أنحاء العالم بتدفق يومي للملايين من طلبات البراءات والمصنفات الإبداعية المولدة عن طريق الذكاء الاصطناعي التي تفقد أهميتها وتضر بثقة المجتمع. والواقع أن الافتقار إلى النهج والمبادئ التوجيهية المشتركة بشأن مسائل الملكية الفكرية، بما في ذلك أبوة الاختراع وإسناد نتائج الذكاء الاصطناعي والجدة، من بين أمور أخرى، أدّى إلى إغراق السوق بالمحتوى الذي يولده الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي غذى النفوذ المتنامي للشركات الضخمة التي تضغط من أجل استبدال وظائف المنظمات الحكومية والدولية. ويُهمّش الإبداع البشري، إذ يكافح الفنانون والمخترعون التقليديون للتنافس مع الأعمال التي يولدها الذكاء الاصطناعي. وأدّى الحنين إلى التواصل البشري والإبداع البشري إلى إنشاء جائزة نوبل جديدة للإبداع البشري.

الشكل 7. تطور أسر البراءات العالمية، حسب عام النشر، والمنشورات العلمية في الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) 2023-2014



المصدر: الويبو، استناداً إلى بيانات البراءات الواردة من EonSight/I Claims، أبريل 2024، وبيانات المنشورات الواردة من The Lens، يناير 2024

وأظهرت النهضة الجديدة لأشكال الميتافيرس في مختلف أنحاء العالم عجز الهيئات التنظيمية عن التعامل مع التحديات التكنولوجية الحديثة، حيث تبقى حقوق الملكية الافتراضية في وضع قانوني معلق. وقد أدّى الافتقار إلى النهج بشأن حماية البيانات إلى الاعتماد المفرط على الأسرار التجارية، وتعمل التكتلات التكنولوجية الكبرى الآن بفعالية كجهات تنظيمية للملكية الرقمية الخاصة، حيث تحدّد أنظمة الذكاء الاصطناعي لديها ما يشكل الإبداع والابتكار داخل كل شكل من أشكال الميتافيرس.

وتتبع هذه الرؤية المتشائمة للعالم في عام 2034 من الفشل في معالجة العلامات التحذيرية التي ظهرت في عشرينات القرن الحادي والعشرين، وتقدّم قصة تحذيرية حول العواقب المترتبة على النهج غير المتوازن في التعامل مع الكفاءة التكنولوجية والإبداع البشري والتعاون الدولي.

"ينتابني القلق من الإفراط في حماية الملكية الفكرية والمغالاة في تقديرها، وهو أمر من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مبالغ فيه في الإتاوات ومحدودية القدرة على الوصول إلى المصنفات. وقد خلف هذا أثراً دورياً متناوباً يؤدي إلى قيام الحكومات والمحاكم بإبطال البراءات أو استحداث ترخيص إلزامي، كبديل لتوفير قدر أكبر من القدرة على الوصول إلى الناس، مما يقوّض ربما قيمة الملكية الفكرية".

ستانلي لاي،

رئيس قسم ممارسات الملكية الفكرية، شريك، شركة Allen & Gledhill

الجانب المضيئ: المستقبل المجد

في عام 2034، تحوّل نظام الملكية الفكرية العالمي إلى إطار عمل ميسّر يعزّز التعاون العالمي والشمول. والآن، تتوزّع منافع هذا النظام على نطاق واسع في مختلف أنحاء المجتمع، وأصبح التعاون العالمي المعزّز وأطر التطابق القاعدة وليس الاستثناء.

وتستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك المبدعون والمبتكرون، اليوم بشكل روتيني من حماية الملكية الفكرية منذ بداية مشاريعهم التجارية. ويمنحهم هذا الاعتماد المبكر قوة تفاوضية، وخاصة عندما يتعاونون مع شركات أكبر. وأدّى توحيد قوانين الملكية الفكرية ولوائحها وممارساتها عبر الحدود، إلى جانب الوصول إلى الأجهزة المحمولة والرقمية في مختلف أنحاء العالم، إلى جعل العمليات التجارية الدولية أكثر سلاسة من أي وقت مضى.

وأحدث دمج التكنولوجيات الجديدة – وآخرها الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية – في مكاتب الملكية الفكرية ثورة في كيفية تسجيل وإدارة الملكية الفكرية. وتتولى هذه التكنولوجيات الآن معالجة البيانات الضخمة وتخزينها، بالتوازي مع الحفاظ على أمن إلكتروني قوي. وأفضى التحول الرقمي إلى كفاءة ملحوظة في إدارة الملكية الفكرية، إذ تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي على تبسيط عمليات التسجيل وتحديد الهوية، وردع التزوير والقرصنة ومكافحتهما بشكل فعال.

وهذا الفهم الواسع النطاق لحقوق الملكية الفكرية الذي نشهده اليوم هو ثمرة سنوات من الجهود التعليمية المكرسة المصممة حسب الحاجة. ويشكل تعلّم الملكية الفكرية عنصراً أساسياً في المناهج التعليمية في مختلف أنحاء العالم، وهو ما يسمح للشباب بفهم قيمة إبداعاتهم منذ سن مبكرة. وأدّى التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والكيانات الخاصة إلى إيجاد مجتمع يفهم حقوق الملكية الفكرية ويحترمها. وأصبحت الويبو مرجعاً رئيسياً للتعليم والدعم في مجال الملكية الفكرية، وترعى ثقافة الابتكار واحترام حقوق المبدعين.

"أوافق من حيث المبدأ على أن التنسيق أو التعاون العالمي في مجال قانون الملكية الفكرية قد يكون هو النتيجة المرغوبة، ولكن النتيجة الأكثر واقعية هي وضع مبادئ توجيهية عالمية للبلدان لكي تطوّر نظام الملكية الفكرية استناداً إلى وضعها المحدد."

خبير في الملكية الفكرية

وتتمتع القوى العاملة في عام 2034 بتجهيز جيد للتعامل مع تعقيدات الملكية الفكرية في اقتصادنا القائم على المعرفة. والآن، أصبحت الشركات تعطي الأولوية للأفرقة الشاملة التي تضم مهنيين يتمتعون بمعرفة شاملة في مجال الملكية الفكرية، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر فعالية ووضع استراتيجيات حماية متكاملة للأصول غير الملموسة.

ولا يعمل نظام الملكية الفكرية الحديث على دفع الإبداع فحسب، بل يسهل أيضاً التسويق السلس للأفكار. ويقوم النظام الإيكولوجي للابتكار الذي يتسم بالانفتاح والتعاون بتمكين المؤسسات من جميع الأحجام من الجمع بشكل استراتيجي بين المنصات المفتوحة والمغلقة المصدر. وتطوّرت مكاتب الملكية الفكرية وأصبحت مراكز ديناميكية، فهي كالغراء الذي يربط بين الأفكار والملكية الفكرية وفرص التسويق. وأدّت عمليات الترخيص المبسّطة والسهولة إلى تسهيل ملحوظ في الوصول إلى الأسواق العالمية لدى المخترعين والمبدعين.

والآن، تقبل المؤسسات المالية بكل سهولة أصول الملكية الفكرية كضمان، وذلك نتيجةً لمنهجيات التقييم الراسخة التي جلبت الثقة والاستثمار إلى القطاع. وأصبحت شهادات الملكية الفكرية أداة مالية قيّمة، وفتحت سُبلاً جديدة للتمويل أمام المبتكرين والمبدعين.

وبلغ إنفاذ حقوق الملكية الفكرية مستويات جديدة من الكفاءة، على المستويين الوطني والدولي. وتعمل الحكومات معاً على حماية المستهلكين من السلع المقلدة والقرصنة، وتواكب التكنولوجيات الناشئة والأشكال الجديدة من التعدي. وتتيح الآليات البديلة المختلطة لتسوية النزاعات التي جرى تنفيذها في عام 2029 حلولاً سريعة وفعّالة من حيث التكلفة للشركات الرقمية الصغيرة والمبدعين على مستوى العالم، وتضمن في الوقت نفسه حماية قوية للملكية الفكرية في شتى المجالات المادية والرقمية.

ونجح تنظيم الذكاء الاصطناعي التوليدي في إيجاد توازن مثالي بين تعزيز التقدم التكنولوجي وحماية الإبداع البشري. وتحوّل العالم إلى الذكاء الاصطناعي كأداة تعمل على تسريع البحث والتطوير، بالتوازي مع احترام الملكية الفكرية. وأدّى التوافر الواسع النطاق لأدوات الذكاء الاصطناعي إلى إيجاد نظام إيكولوجي نابض بالحياة يزدهر فيه الإبداع إلى جانب العمليات الإبداعية التقليدية.

ولعل الأمر الأكثر أهمية هو أنّ نظام الملكية الفكرية ساعد في رفع مستويات المعيشة على مستوى العالم من خلال إطلاق العنان لإمكانات التكنولوجيات الجديدة وسد فجوة التنمية. وقد تعزّز الزخم المتعدد الأطراف الذي استهلته معاهدة الويبو بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها لعام 2024، وبات نظام الملكية الفكرية يحتضن الآن كل أشكال الابتكار والحكمة، بما في ذلك معارف الشعوب الأصلية، ممّا خلق نهجاً شاملاً بحق للتعامل مع الابتكار والإبداع.

ويعتمد مجتمع الملكية الفكرية على المنظمات الدولية من أجل توفير مكان للتفكير والتنسيق على نطاق عالمي من أجل معالجة المسائل الحرجة التي تبقى الملكية الفكرية في طليعة الحوار العالمي. وقد كان هذا التعاون المعزّز بالغ الأهمية في التصدي للتحديات الملحة مثل تغير المناخ، والحصول على الرعاية الصحية، والتنمية المستدامة.

وإذا نظرنا إلى الوراء، فسوف يتبين لنا أن نظام الملكية الفكرية نجح في التكيف، وحافظ على مكانته المهمة ووفر في الوقت ذاته اليقين والتوازن. وبينما نمضي قدماً، يستمر إطار الملكية الفكرية القوي هذا في التطور، ويدعم الجيل القادم من المبدعين والمبتكرين بطرق لم نكن لتخيلها قبل عقد من الزمان فقط.



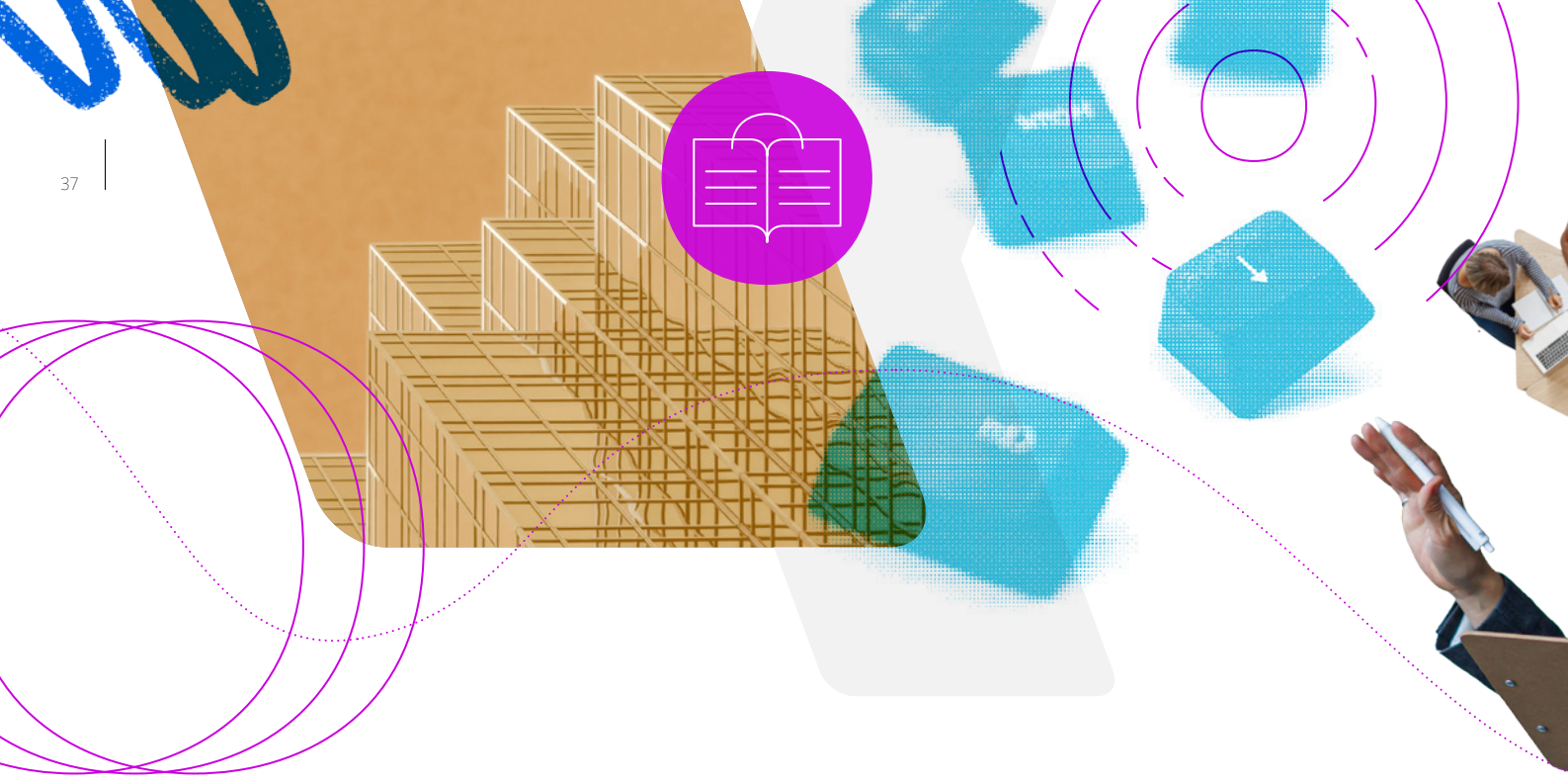
ثالثاً: ما الأمور التي يتعيّن تغييرها في الوقت الحالي وما الذي يجب أن نعطيه الأولوية؟

رسمت المقابلات صورة للتحوّلات الحاسمة اللازمة من أجل ضمان استمرار أنظمة الملكية الفكرية في دفع عجلة الابتكار والإبداع في المستقبل. وقد كشفت هذه الرؤى عن خمسة مجالات أو مواضيع ذات أولوية يتعين إجراء تغييرات فيها من أجل نظام إيكولوجي للملكية الفكرية أكثر ديناميكية وفعالية.

تحديث الأطر التنظيمية والسياساتية

بغية التأهب لمواجهة التحديات المستقبلية، أكّد المشاركون على وجوب تطوّر مكاتب الملكية الفكرية إلى ما يتجاوز دورها التقليدي كجهات تسجيل. ومع مراعاة الاحتياجات والسياقات المتنوعة لدى مكاتب الملكية الفكرية في مختلف الأقاليم، تتمثل الأولوية المباشرة في توسيع الخدمات وإعادة تصور مكتب الملكية الفكرية باعتباره أداة تمكين للابتكار والإبداع في المجتمعات، وتطوير القدرة الداخلية على رصد التكنولوجيات الناشئة، وآثارها في نظام الملكية الفكرية.

ولابد من إعادة تصميم سياسات الملكية الفكرية الحالية لكي تخدم احتياجات المجتمع في المستقبل على نحو أفضل من خلال تعميق إدماجها في الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية. ويتطلّب هذا التحول تعزيز سلطة اتخاذ القرار لدى مكاتب الملكية الفكرية وتوسيع آليات الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد المبتكرين. وبرزت المساعدة التقنية والقانونية المعزّزة في المقابلات باعتبارها عناصر بالغة الأهمية في نظام الدعم هذا.



وفضلاً عن ذلك، ورغم أن التعجيل بصنع السياسات للحفاظ على وتيرة التغيير الحالي يشكّل أولوية، فقد دارت مناقشات كبيرة حول الإطار التنظيمي في المستقبل. واقترح بعض المشاركين نماذج حماية أكثر مرونة، بما في ذلك نُهج المصادر المفتوحة، والحد من سرية ما بعد الحماية من أجل تسريع وتيرة الابتكار، في حين رأى آخرون أن الحفاظ على استقرار النظام من خلال الإنفاذ القوي لا يزال يتسم بأهمية بالغة لتعزيز الإبداع في الأمد البعيد.

"مع ظهور التدريب على الذكاء الاصطناعي والنماذج اللغوية الكبيرة، لعله من الواجب إعادة تقييم قِوانين الملكية الفكرية لاستيعاب الأعمال التي يولدها الذكاء الاصطناعي. ويتعيّن علينا أن نرى ما هي ممارسات السوق وأن نقيّم الحاجة إلى ترك بعض المساحة للتطورات في السوق، بدلاً من محاولة فهم كل شيء من منظور قانوني. وسيشكّل استخدام الذكاء الاصطناعي أيضاً جزءاً من الإبداع. ويتعيّن علينا أن ننظر في العناصر التي ينبغي لنا أن نحميها".

بيتر لابودي،

نائب رئيس المكتب الهنغاري للملكية الفكرية



تسريع وتيرة التحول الرقمي

لقد برز التكامل التكنولوجي كأولوية للنجاح في المستقبل. وشدّد المشاركون على أن مكاتب الملكية الفكرية يجب أن تنفذ الذكاء الاصطناعي والحلول التكنولوجية على الفور، مثل سلاسل الكتل والرموز غير القابلة للاستبدال، في أنظمة الملكية الفكرية من أجل تبسيط تسجيل الملكية الفكرية وحمايتها. وجرى تحديد مسألة تطوير منصات رقمية آمنة لإدارة الحقوق عبر الحدود باعتبارها مسألة بالغة الأهمية، إلى جانب إنشاء أنظمة آلية لمعالجة الطلبات بشكل أكثر كفاءة. ويتعين بناء البنية التحتية الرقمية الأساسية مع أخذ قابلية التكيف في الحسبان من أجل استيعاب التكنولوجيات الناشئة، بالتوازي مع ضمان الكفاءة والدقة وسهولة الوصول.

ورغم وجود إجماع على ضرورة التحول الرقمي، اتضح أن هناك توجهات مختلفة فيما يتعلق بتوقيت التنفيذ. وحثّ بعض المشاركين على سرعة اعتماد هذه المعايير لمنع التخلف عن المعايير العالمية، بينما حث آخرون الاختبار الحذر من أجل ضمان تعزيز الأنظمة الجديدة للعمليات القائمة بدلاً من تعطيلها.

إعادة اختراع تعليم الملكية الفكرية

تعتمد القدرة على الإبداع في المستقبل على إعادة تصور التعليم في مجال الملكية الفكرية. ورغم إدراك المشاركين أنّ التعليم موضوع حساس، لكنهم اقترحوا نهجاً استراتيجياً يتضمّن تكيف تعليم الملكية الفكرية وفقاً لمستويات مختلفة من الفهم بين الفئات العمرية والقطاعات. وينبغي لهذا التحول أن يبدأ برفع مستوى معارف الملكية الفكرية في الهيئات الحكومية خارج مكتب الملكية الفكرية، ثم التوسّع لإشراك المجتمعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، ثم وضع برامج شاملة لتعليم الشباب. وأخيراً، تُنشأ برامج على المستوى التنفيذي من أجل بناء القيادة الابتكارية.

"عندما بلغ ابني السابعة من عمره، كان قد بنى عالمه الكامل في لعبة ماين كرافت، وأتى شخص ما إلى المنزل ودمره تماماً عن طريق الخطأ. وأخبرني حينها أنه كان مكسور الخاطر لأنه شعر بالارتباط بإبداعه ... بشيء ينتمي إليه ولم يستطع أن يفهم لماذا قد ينتزع منه ذلك أي شخص. وكان عمره سبع سنوات ولديه فهم كامل للملكية الفكرية بطريقته المختلفة. ونحن بحاجة إلى الاستفادة من هذا الفهم الأساسي، وإلى استخدامه في السياسات العامة، وهو ما سيضمن مجتمعاً أفضل في المستقبل على المدى الطويل."

إتيان سانز دي أسيدو،

الرئيس التنفيذي للجمعية الدولية للعلامات التجارية

بناء شبكات تعاون أقوى

اعتُبر تعزيز التعاون أمراً أساسياً من أجل تحقيق النجاح في المستقبل. وشدّد المشاركون على ضرورة إقامة روابط أقوى على الفور بين مكاتب الملكية الفكرية والصناعة والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية مثل الويبو. واعتبروا أن التعاون والتنسيق بين التخصصات وسيلة لتحسين الفهم المشترك للتكنولوجيات الناشئة وآثارها على حقوق الملكية الفكرية، والعمل على موازنة الانقسامات المحتملة أو التجزؤ، فضلاً عن سد فجوة التنمية.

وشدّد بعض المشاركين على ضرورة الإبقاء على المساعدات المقدمة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من أجل ضمان وصول فوائد الملكية الفكرية إلى الجميع.

واعتبر كذلك الحوار الدولي أمراً بالغ الأهمية من أجل معالجة قضايا الملكية الفكرية الجديدة، وسد الفجوات الوطنية، وإنشاء نظام أكثر قوة وفعالية للملكية الفكرية، وخاصة في ظل الوضع الحالي لتعددية الأطراف. واعتُبر أن التركيز على مجموعات العمل ومذكرات التفاهم والاتفاقات التعاونية وبناء القدرات من أجل إعادة بناء الركائز الأساسية لنظام للملكية الفكرية دولي وفعال هو وسيلة عملية للمضي قدماً.

وفي نهاية المطاف، اعتُبر تحسين التواصل والتعاون بين الإدارات الحكومية المختلفة المنخرطة في سلسلة قيمة الملكية الفكرية على أنه من الأولويات، نظراً إلى أنه يمكن أن يساعد أصحاب حقوق الملكية الفكرية على فهم ملكيتهم الفكرية والتعامل معها واستخدامها بشكل أكثر فعالية.

"هناك فرص وافرة للوكالات التنظيمية المسؤولة عن مجالات مختلفة للملكية الفكرية من أجل مواءمة الأهداف وتسريع مسارات الابتكار. وعلى سبيل المثال، ستتطلب الأدوية والعلاجات الجديدة امتثالاً تنظيمياً من قبل الهيئات الحكومية المختلفة، قبل أن تصل إلى السوق، بما في ذلك الوكالات الجمركية، ومكاتب الملكية الفكرية، والسلطات الصحية."

ماريلا فورماس،

نائبة الرئيس التنفيذي لغرفة ابتكار الأدوية في شيلي

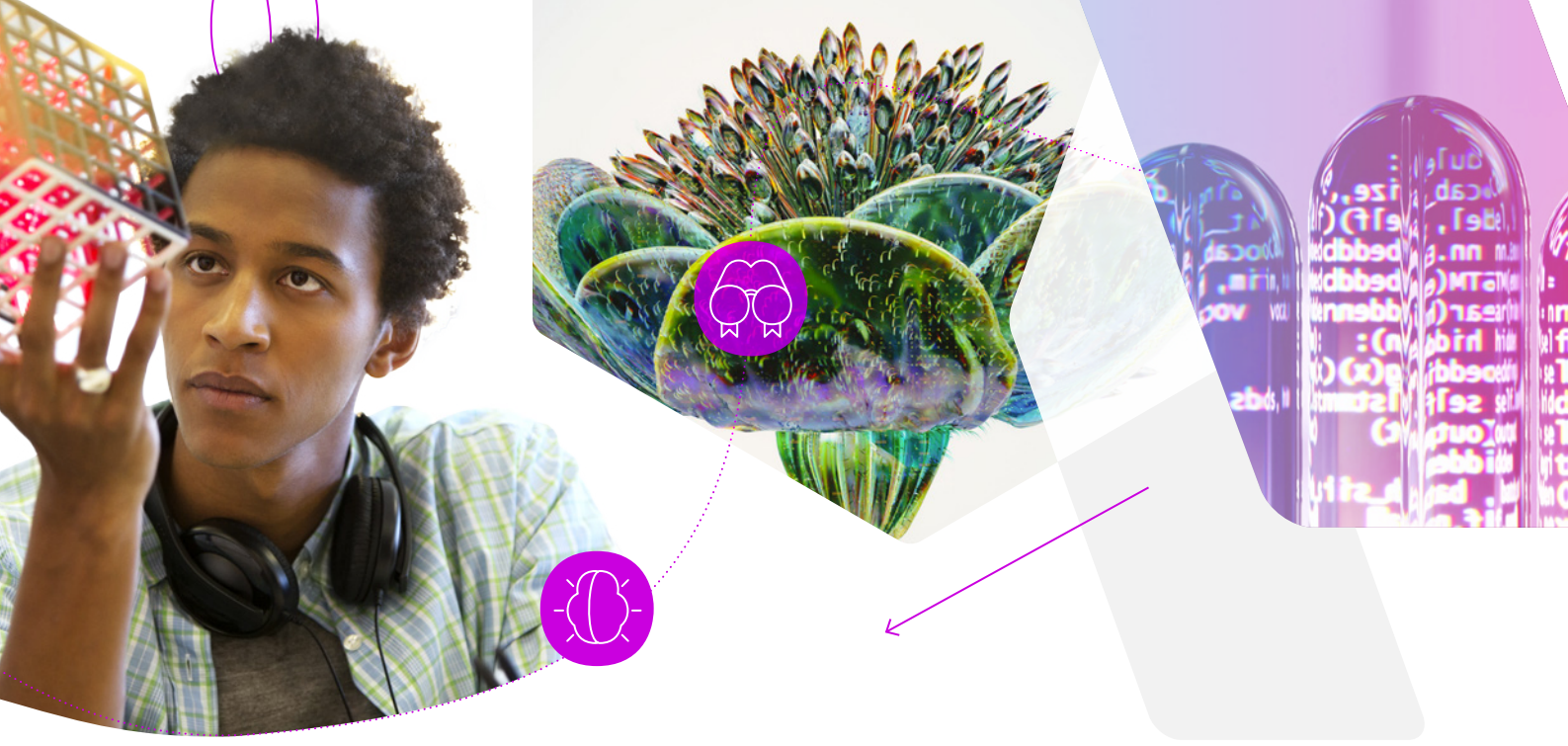
ضمان ملاءمة الملكية الفكرية وشمولها

لابد من النهوض بنظام الملكية الفكرية في المستقبل على المستوى الداخلي وجعله أيسر وأنصف. ورأى المشاركون بقوة أن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل الارتقاء بمكانة الملكية الفكرية في عملية صنع السياسات. ومن المهم أيضاً زيادة مشاركة المجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، بما في ذلك المبتكرات، في مجتمع الملكية الفكرية، وإنشاء آليات للاعتراف بمجتمعات الشعوب وإدماجها.

"يتمثل التحدي الرئيسي في ضمان أن تصبح أنظمة الملكية الفكرية أكثر تكيفاً ورقمية وشمولاً على مدى العقد المقبل. ومع تسارع التكنولوجيا والعولمة، يتعين علينا أن نتأكد من أن أنظمة الملكية الفكرية متاحة للجميع – بغض النظر عن الجغرافيا أو الخلفية الاقتصادية."

بيمانيا تويبازي،

المدير العام، المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية



رابعاً: خلاصة المحادثات

يقدم هذا البحث لمحة عامة عن الاتجاهات الرئيسية التي ترسم معالم الإبداع والابتكار القائمين على الملكية الفكرية، ويحدد في الوقت ذاته أيضاً الإشارات الناشئة التي تستدعي الرصد في المستقبل. وتوضح الرؤى المجمعّة من خلال المقابلات التحوّلات طويلة الأجل وتوفّر إطاراً لبناء سيناريوهات مستقبلية معقولة.

ويكشف التحليل أنّ دوافع التغيير في نظام الملكية الفكرية قد تطوّرت من خلال مراحل متميزة بدلاً من السير في تقدم خطي. فالعولمة، على سبيل المثال، كانت في السابق بمثابة محفّز لربط أنظمة الملكية الفكرية في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي أدّى إلى إنشاء معاهدة البراءات، ونظام مدريد، وسائر معاهدات الملكية الفكرية المتعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن التأثير على التعاون المتعدد الأطراف قد ضعّف في السنوات الأخيرة، وهو ما يشير إلى تحوّل في الطريقة التي قد يتطور بها التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية.

وهناك أيضاً تأكيد ثابت على الحاجة إلى وضع أهداف مشتركة لنظام الملكية الفكرية في المستقبل، بالتوازي مع التركيز بشكل خاص على التوافق على المستويين الإجمالي والتنظيمي عوضاً عن السعي إلى تحقيق تناغم صارم. وتبرز الأهمية المستمرة للتعاون المتعدد الأطراف باعتباره نتيجة رئيسية، مع الاتفاق الواسع النطاق على أن الأطر المتعددة الأطراف توفّر المسار الأكثر فعالية للمبتكرين والمبدعين من أقاليم مختلفة للوصول إلى الجماهير العالمية بكفاءة وبطريقة فعالة من حيث التكلفة.

ويؤكد البحث الأهمية الحاسمة لتحسين الوعي بالملكية الفكرية كأولوية استراتيجية. وبينما تراث أجيال المستقبل المسؤولية عن استخدام نظام الملكية الفكرية ورسم معالمه، يصبح توسيع نطاق المعرفة بالفرص والتحديات التي ينطوي عليها أمراً بالغ الأهمية. ومن شأن الفهم المعزّز أن يجهّز هؤلاء المبدعين والمبتكرين المستقبليين على نحو أفضل من أجل صون وتطوير نظام متوازن للملكية الفكرية يعزّز الابتكار الشامل، بالتوازي مع التصدي للتحديات التكنولوجية والاجتماعية الناشئة.



"يستخدم الشباب إبداعهم وبراعتهم لدفع التغيير وخلق مستقبل أفضل، ولكن معرفتهم المحدودة بالملكية الفكرية تخاطر بإعاقتهم عن تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ويجب أن نزيد من جهودنا لتعزيز الوعي بالملكية الفكرية بين المخترعين والمبدعين ورواد الأعمال الشباب، ودعمهم بالمهارات والدراسة الفنية لاستخدام الملكية الفكرية لترجمة أفكارهم إلى واقع."

المدير العام للويبو،

دارين تانغ

المنهجية

استُخدم نهج نظامي من أجل تحديد المرشحين المناسبين لجمع رؤاهم حول القوى المستقبلية التي تؤثر على النظام الإيكولوجي للملكية الفكرية. وتمحورت هذه العملية حول إجراء مقابلات منظمة مع الخبراء وأصحاب الرؤى في قطاعات متعددة، بما في ذلك الحكومة، والشركات، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية.

واستخدم البحث منهجية "الأسئلة السبعة" الخاصة بالمقابلات،¹ وهي أداة راسخة لممارسة الاستشراف مصممة لجمع رؤى استراتيجية من مختلف أصحاب المصلحة. وتُعد هذه المنهجية فعّالة بشكل خاص في تحديد وجهات النظر المتضاربة بشأن السيناريوهات المستقبلية واستخلاص المعلومات التفصيلية بشأن المخاوف السياسية الأساسية. وقد أثبتت قيمتها بشكل خاص في تأمين المشاركة المجدية من جانب كبار أصحاب المصلحة في مبادرات الاستشراف.

وتمثل موضوع المقابلة الرئيسي في مستقبل الابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية على مدى السنوات العشر المقبلة. وتضمنت المقابلة المنظمة سبعة أسئلة أساسية، وهي كالتالي:

1. ما هي المسألة التي تعتبرها (تعتبرينها) حاسمة بالنسبة إلى الموضوع؟
2. إذا سارت الأمور على ما يرام، مع الحفاظ على التفاؤل والواقعية، حدثنا (حدثينا) عن النتيجة التي ترى (ترين) أنها النتيجة المحبذة؟
3. إن لم تجر الأمور على ما يرام، ما هي العوامل التي قد تقلق (ين) بشأنها؟
4. عند النظر في الأنظمة الداخلية، كيف يمكن أن تكون هناك حاجة إلى تغييرها للمساعدة في تحقيق النتيجة المرجوة؟
5. إذا نظرنا إلى الماضي، ما هي الأحداث المهمة التي أوصلتنا إلى الوضع الحالي؟
6. إذ نظرنا إلى المستقبل، ما هي الإجراءات التي ترى (ترين) أنها ذات أولوية وينبغي تنفيذها قريباً؟
7. إذا أُزيلت جميع القيود وتُسنى لك توجيه الأعمال المنفذة، ما الذي تود (ين) إدراجه أكثر من ذلك؟

واشتملت الدراسة على أكثر من 45 مقابلة أُجريت في الفترة ما بين أبريل وأكتوبر 2024، من أجل ضمان التمثيل المتوازن عبر الأقاليم الجغرافية ومستويات التنمية الاقتصادية.

أطلقت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) مشروع "رواد الاستشراف" لدراسة المشهد المستقبلي لنظام الملكية الفكرية، واكتساب فهم أعمق للقضايا الحرجة والاتجاهات المتطورة والفرص المحتملة للابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية. ويؤكد هذا التقرير على ضرورة رصد المؤشرات الناشئة والإشارات الضعيفة التي قد تُشكل المشهد وكيفية تطور نظام الملكية الفكرية. وتوفر الرؤى المُقدمة في المقابلات فهمًا للتحويلات على مدى فترة طويلة، وتُرسّي أساسًا لوضع تصورات مستقبلية تتعلق بالابتكار والإبداع القائمين على الملكية الفكرية.